التأويل الحملي

د/ نيازي محمد عبد الرازق، مدرس النحو والصرف
كلية الآداب - جامعة السويس

وضع علماء النحو قواعد وأصولا مستنبطة من كلام العرب، بحيث يدل التركيب وظاهر اللفظ على المعنى المراد، وقد يخرج عن القاعدة التي وضعها النحاة؛ فيخبر عن النكرة بالمعرفة، ويؤنث الفعل مع الفاعل المفرد المذكر، وتذكر صفة الموصوف المؤنث، ويذكر العدد مع التمييز المذكر، ويعبر عن المفرد باللفظ المثنى والجمع، إلى غير ذلك مما يخالف الأصول التي تنظم بناء الكلام، فلا يدل ظاهر اللفظ على معناه، ولكن مع شيء من التأمل والتدبر نجد أن المعنى الذي ألف من أجله الكلام صحيح، وذلك من خلال التأويل الحملي حيث حمل ظاهر اللفظ على إعراب آخر قد يكون في مثل هذا الموضع، أو على معنى لفظ آخر يؤدي المعنى المطلوب؛ فتأتلف القاعدة النحوية ويصح المعنى.

ولدراسة التأويل الحملي يجب معرفة شقين الحمل والمعنى، وذلك من خلال:

الجانب المعجمي: تعرضت المعاجم إلى مادة حمل، قال ابن فارس: " حمل الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء، يقال: حَمَلْتُ الشيء أحمِلُه حَمْلا ، والحَمْل ما كان فى بطن أو على رأس شجر، ... والحمْل ما كان على ظهر أو رأس ... والمُحْمِل هي التي تنزل لبنها من غير حبل، يقال تحمل إحمالاً، والحُمُول الهوادج"(١).

وقال الزمخشري: " امرأة ذات حَمْلٍ وعلى ظهره حملُ، وامرأة حامل، وحملت الشيء ... ، ومرت وعليها حمول، وحُمُولة أى أحمال .... ومرت الحُمُول أى الهوادج "(٢).

١) ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، ت/ عبد السلام محمد هارون، الخانجي، مصر، ط ٣، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨١م، مادة حمل .

٢) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة، ط١، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م ، مادة حمل .

وإذا نظرنا إلى فحوى هذه المعاني وجدنا أن الحمل فعل ثلاثي من الحاء والميم واللام على وزن فعل، والحمل مصدر يدل على شيئين محمول ومحمول عليه؛ فالحمل ما كان فى بطن أو على رأس أو على شجر أو على ظهر بعير، فما فى البطن أو على الرأس أو على شجرة أو على.... محمول، والبطن والرأس والشجر والبعير محمول فيه أو عليه، وكذلك الحِمل أيضاً نفس المعنى، والمُحمِل يشمل محمول وهو اللبن، والمرأة التي تنزله محمول عليه(فيه)؛ ومن ثم فالحمل من ناحية اللغة لابد فيه من محمول ومحمول عليه، هذه المعاني معانٍ محسوسة حقيقية، ونجد نفس المعنى فى يحمل على المجاز، قال الزمخشري: " ومن المجاز حملت إطلاله علىَّ، واحتملته قال:

أدَلَّتْ فلم أحملْ وقالتْ فلم أجُبْ لعمرُ أبيها إننى لظلومُ (١)

واحتمل ما كان منه ولا تعاتبه، وفلان حليم حمول ... واستحملت فلانا نفسي". فهذه المعاني المجازية من حمل الإدلال، واحتمال الإساءة، وحمل الآخرين واستحمالهم تتكون من شيئين محمول هو الإدلال والإساءة والنفس، ومحمول عليه هو الإنسان الذي يتحمل هذه الأشياء، فكذلك الحمل على المعنى لابد فيه من محمول وهو اللفظ، ومحمول عليه هو المعنى.

لكن ما المقصود بالمعنى ؟ قال الزمخشري: " عني، عُني بكذا ، واعتُني به، وهو معني به، ... وعنيت بكلام كذا أردته وقصدته"[٢]. فالمعنى مشتق من عني أى أراد وقصد؛ ومن ثم المعنى هو المراد والمقصود، يقول الفيروز آبادي: " عناه الأمر يعنيه ويعنوه عناية وعَناية وعُنياً

١) شرح التسهيل: ١ / ١٦٢ .
٢) أساس البلاغة: مادة عني .

أهمه،.. اعتنى به اهتم ، وعُني بالضم عناية، وكرضي فهو قليل فهو به عنٍ، وعَنَىَ الأمر يعنَى،... يعني ...بالقول كذا أراد ، ومعنى الكلام ومعنيه ومَعْنَاتُه ، ومعنيته واحد " [١].

فعني يعنيه الأمر يعنوه بمعنى أهمية الأمر، ويعني بالقول بمعنى أراد؛ ومن ثم تتفق المعاني التي تتفرع من الجذر عني حول الإرادة والقصد والاهتمام، فالمعنى هو المراد الذي يهتم به المتكلم ويقصده.

يقول سيبويه: " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٢] . أى أكثر عناية وقصداً، فالمعنى هو المقصود والمراد .

وجاء فى دائرة معارف علم اللغة أن القصد: " هو غرض المنتج الذي يؤثر فى بناء نص متماسك ليحقق أى هدف يرنو إليه ". فالمعنى هو القصد، وهو الهدف، وهو الذي يدفع المتكلم ومنتج النص إلى تحديد شكل الصياغة، يقول فان ديك ***Van Dijk*** : " تُصَوِرُ المعاني لدى صانعيها عند تقديمها مباشرة كلَّ ملمح من ملامح شكلها"[٣]؛ فالكلام ليس بنية عشوائية وإنما هو بناء مقصود أن يكون متناسقاً ومترابطاً لكي يحقق هدفاً معيناً"[٤] أي معنى معيناً، فالقصد والمعنى والإرادة واحد.

---

١)الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة دار الريان للتراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، مادة عني .

٢) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، ت/ عبد السلام محمد هارون، الخانجي، مصر، ط٢، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م ، ٣٤/١ .

3) Kitsren Mal Mkjaer, The lingIustics Encyclopedia , London , 1995 . p 468.

4) Robept Allin de Beagrand and Wafang ucrich , Dressler , introduction to text linguistics . Long Man, 1998, p 3.

ومن ثم الحمل على المعنى أى الحمل على ما يريده ويقصده، فمنتج النص أو المتكلم قد يصوغ لفظاً ولكنه يعني أمراً آخر من وراء هذه الصياغة.

الجانب الاصطلاحي: نستطيع أن نستشف معنى المصطلح من خلال عرض بعض النحويين:

جاء فى الصاحبي" باب الحمل: هذا باب ما يترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنه محمول على معناه" [(١)]. والمتأمل فى هذا يجد أن هناك حكمين:الأول: ظاهر اللفظ، والثاني: المعنى .

وظاهر اللفظ هو الحكم المتروك لأنه ليس المقصود ولا المراد فهو محمول، والمعنى هو الحكم المعمول به لأنه هو المقصود فهو محمول عليه؛ ومن ثم الحمل هو ما يترك فيه حكم اللفظ إلى حكم آخر يفهم من الكلام وهو المعنى؛ ذلك أنه لو حمل على اللفظ لاختل المعنى وأدى إلى الإلباس .

وقال ابن جني: " فى حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أصلا أو فرعاً "[(٢)]يؤكد هذا التعريفُ التعريفَ السابق من أن الحمل ترك ظاهر اللفظ، وذلك قوله(حمل الثاني) إلى حكم جديد، وهو معنى يلمح من المحمول عليه (المعنى).

ولكنه أضاف أن ذلك الحمل يكون على الأصل مثل حمل المؤنث على المذكر، أو على الفرع مثل حمل المذكر على المؤنث .

---

١) ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: الصاحبي، ت/السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،١٩٩٧م، ٤٢٥.

٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، دار الكتب، ١٩٩٩م، ٢/ ٢٠ .

ويقصد بقوله في حمل الثاني على لفظ أنه على معنى لفظ، لكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أو أنه قصد على لفظ يناسب المعنى ويحققه مثل حمل المفرد على الجمع أو الجمع على المفرد، ثم حذف الصفة لعدم اللبس؛ ومن ثم فالحمل يتكون هنا من شقين الأول: المحمول وهو ظاهر اللفظ المشار إليه بقوله: الثاني، والمحمول عليه وهو المعنى المشار إليه بقوله: على لفظ قد يكون عليه الأول .

ويتضح هذا التعريف أكثر إذا نظرنا إلى قول السيوطي: " هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفاً فى الفصاحة وتفنناً فى العبارة، وليس من قبيل الألغاز"(١).

فالحمل هو ما عدل من الكلام عن طريقته إلى طريقة أخرى، وهذا التعريف يشير إلى ما أشار إليه التعريفان السابقان حيث يشير إلى أمرين :

الأول: المعدول عنه وهو ظاهر اللفظ، ويشير إلى ذلك قوله: مما عدل من كلامهم عن طريقته.

الثاني: المعدول إليه وهو المعنى، وأشار إليه بقوله: إلى طريقة أخرى، والأول محمول متروك حكمه، والثاني محمول عليه مأخوذ به .

ويشير التعريف إلى أمرين آخرين:

الأول: أن ذلك ليس بدعاً فى كلام العرب، أو ضرورة يلجأ إليها الشعراء، أو شذوذاً عن القاعدة النحوية إنما هو من كلام العرب.

الثاني: أن ذلك من ألوان الفصاحة والتفنن فى الصياغة، وليس من باب الإلغاز والإلباس .

---

١) السيوطي: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، مراجعة: د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ٢٣٣/١ .

يقول السيوطي: فى إيماءة أخرى:" ما غلب فيه المعنى على اللفظ" [١]. ففي الحمل لابد من شقين مغلوب وهو اللفظ حيث يترك حكمه ولا يؤخذ به، وغالب وهو المعنى حيث يعتد به، ويكون الحكم فى فهم المقصود والمراد .

ومما سبق يتضح أن الحمل على المعنى هو ترك حكم ظاهر اللفظ إلى حكم جديد هو المعنى؛ وبذلك يتكون من شقين محمول وهو اللفظ، ومحمول عليه وهو المعنى؛ وذلك إظهاراً للبراعة فى الصياغة والتفنن فى البيان .

وفى أمالي ابن الحاجب: " حمل الرفع على الجر، والنصب على الجر وأشباهه، أى أتى بلفظ لأصل آخر غير ما يقتضيه لفظ أصله وجعل له" [٢]. وهذه العبارة يفهم منها الحمل على المعنى حيث اللفظ يكون له أصل، وهو ما يقتضيه ظاهره يترك ويحمل على أصل آخر هو المعنى، ثم يقسم الحمل إلى محمول هو الذي عدل عنه (لفظ أصله) "[٣]، والمحمول عليه هو اللفظ الذي وضع لغير أصله، فالمحمول هو المعدول عنه، والمحمول عليه هو ما وضع لغيره أو ما حمل عليه .

وربما نعتوا بالمصطلح؛ فقالوا " تثنية معنوية وردت بلفظ الجمع، (مثل) تثنية آحاد ما فى الجسد كالأنف والوجه والبطن"[٤]؛ فقالوا تثنية معنوية والمقصود جمع يحمل على معنى المثنى؛

---

١) الأشباه والنظائر: ٢٣٣/١ .

٢) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، ت: د/ فخر الدين صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت،٣٧٤/١ .

٣) أمالي ابن الحاجب:٣٧٤/١ .

٤) العلوي: هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، أمالي ابن الشجري، ت/ محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٢م ، ١٥/١ .

نقول: رءوس الرجلين، وبطون الكبشين والمقصود رأسا الرجلين، وبطنا الكبشين؛ إذ من المفهوم أن لهما رأسين وبطنين لا أكثر .

وربما عبروا عن المصطلح بالإرادة والغاية فقالوا: " فجمعوا وهم يريدون اثنين؛ لأن الاثنين جمع" (١)، لم يقل حمل على المعنى بل قال أراد اثنين، أى أن لفظ الجمع حمل على معنى التثنية.

كما قالوا عطف التوهم وهم يقصدون عطفاً محمولاً على المعنى، قال السيوطي: " ظن ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط ، وليس كذلك، كما نبه عليه أبو حيان وابن هشام، بل هو مقصد صواب، والمراد أنه عطف على المعنى، أى جوز العربي فى ذهنه ملاحظة ذلك المعنى فى المعطوف عليه، وعطف ملاحظا له، لا أنه غلط في ذلك؛ ولهذا من الأدب أن يقال فى مثل ذلك فى القرآن الكريم: إنه عطف على المعنى" (٢).

وقد يستخدم الجزء الأول (الحمل) دون الثاني لفهم المقصود أنه الحمل على المعنى، جاء فى الصاحبي : " باب الحمل " (٣) . وقد يستخدمون الجزء الثاني فقط، قالوا : " ومن اعتبار المعنى " (٤) فكل شق فى المصطلح يغني عن الآخر؛ وذلك لشدة ارتباط الشقين وعلم المخاطب أن المقصود هو الحمل على المعنى لا غيره .

والحمل على المعنى شيء لا يخص المتكلم فقط بل لابد فيه من الوضوح وعلم المخاطب حتى لا يكون شيء من الإلغاز، قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

١) أمالي ابن الشجري: ١٧/١.

٢) السيوطي: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي: الإتقان فى علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ٣٢٠/٢

٣) الصاحبي ، ٤٢٥ .

٤) الخصائص: ٤٢٤/٢.

حُسْبَانا﴾ [١]لأنه حين قال وجعل الليل فقد علم القارئ أنه على معنى، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكناً وجعل الثاني على المعنى [٢] أى أن الشمس منصوبة حملاً لاسم الفاعل جاعل على معنى الفعل؛ حيث يعمل عمل الفعل؛ وذلك لعلم المخاطب بهذه القاعدة .

وقد يرجع الحمل على المعنى إلى كثرة الاستعمال والدوران، قالوا: " من باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد" [٣] أى أن إفراد الضمير مع أفعل كثير الاستخدام والدوران على ألسن الناس، ولشيوعه وانتشاره أصبح معلوماً أن هذا الضمير محمول على معنى الجمع أى هو أحسن الفتيان وأجملهم .

هذا وقد يحتاج الحمل إلى قوة الملاحظة وإعمال العقل، قال ابن جني: " وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأول" [٤]. فقد يخفى على غير المتخصص المراد من المحمول على المعنى؛ لذا لابد أن يكون واعياً مدركاً للمقصود .

وقد يحمل أصل على فرع، أو يرد فرع إلى أصله، قال ابن جني:" تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب، وأما تأنيث المذكر فكقراءة ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[٥]،وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أنث

1) الأنعام:٩٦ .
2) الكتاب : ٣٠٦/١ .
3) الخصائص ٤١٩/٢ .
4) الخصائص: ٢٣٥/٢ .
5) سورة يوسف: ١٠ .
وأكثر القراء بالياء (يلتقطه)، وقرأ الحسن بالتاء وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأن بعض السيارة سيارة، فكأنه قال تلتقطه بعض السيارة . انظر: الزجاج: إسحاق بن إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، ت/ د : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٨م، ٩٤/٣ .

ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً، ولما كانت ما هي الحاجة فى المعنى" [١] .

ومن ثم يحمل الفرع على الأصل ولا غرابة فيه، أما حمل الأصل وهو الأقوى على الفرع فهو الأصعب، وهذا جائز لكنه غريب مع وروده في فصيح الكلام، وذلك لما فيه من الفصاحة وحسن البيان، وإعمال الذهن، ودفعه إلى التدبر والتفكير .

وقد يختار الحمل على المعنى مثل" لفظ الإفراد على لفظ التثنية؛ فقولك : قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين، وكذا الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين" [٢] ؛ وذلك لدلالة المثنى (الكبشين والكبشان) على معنى التثنية فى اللفظ المفرد (رأس)، وفى ذلك إيجاز في العبارة بالحذف .

وقد يكون جائزاً؛ فاعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بإلا جائز، ومثاله: قام القوم إلا زيداً وعمرو؛ فيجوز في عمرو النصب حملاً على اللفظ، والجر حملاً لـ إلا على معنى غير؛ إذ ما بعدها مجرور [٣] .

بل قد يجب الحمل على المعنى، وذلك " إذا لزم بمراعاة اللفظ لبس نحو: أعط من سألتك لا من سألك، أو قبح نحو من هي حمراء أمتك، فيجب مراعاة المعنى، ولا يجوز مراعاة اللفظ فى المثالين، فلا تقول: أعط من سألك لا من سألتك، ولا من هو حمراء أمتك؛ للبس فى الأول؛ ولقبح

1) الخصائص : ٤٥١/٢

2) ابن عقيل: بهاء الدين بن عقيل، شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد، ت : محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م، ٧١/١ .

3) شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٩١/١ .

الإخبار بمذكر عن مؤنث في الثاني"[١] ؛ ومن ثم يجب الحمل على المعنى إذا افتقدت قرينة فهم المعنى، وأدى الحمل على اللفظ إلى لبس عند المتكلم، وكذلك إذا خالف ذلك قاعدة نحوية دون قرينة تدل على المقصود .

وحكم اللفظ قد يغلب على المعنى فلا يجوز الحمل على المعنى، قال السيوطي: " ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو: علمت أقام زيد أم قعد؛ لا يجوز تقديم الجملة على علمت وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاماً بل الهمزة فيه للتسوية "[٢] .

وقد يؤدي الحمل على المعنى إلى أغراض بلاغية؛ فيلجأ إليه الشعراء للمبالغة في الوصف خاصة فى باب القلب؛ ويعقد عبد القاهر الجرجاني فصلاً فى التشبيه المقلوب، يقول: " وهذا أصل إذا اعتبرته وعرضت كل واحد منهما عليه؛ فوجدته يجئ فى التشبيه مجيئاً حسناً ... وذلك جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً، (وأنشد لأبي نواس) :

لدى نرجسٍ غضِ القطافِ كأنـه إذا مـنحناه الـعيونَ عيـونُ (٣)

1) المرجع السابق: ١ / ١٦٠ ، ١٦١ .

2)الأشباه والنظائر:١/٢٣٣ .

وفيه: كلام العرب ثلاثة أقسام الأول: ما طابق لفظه معناه مثل: قام زيد وزيد قام، وهو أكثر كلامهم، والثاني ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو: علمت أزيد قام، والثالث: ما غلب فيه المعنى على اللفظ نحو:

على حين عاتبت المشيبَ على الصبا

إذ قياس الفعل أنه لا يضاف إليه، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحَّت الإضافة.

3) شرح التسهيل: ١ / ١٦٢ .

شبه النرجس بالعيون [١] الأصل أن تشبه العيون فى جمالها بالنرجس لكن الشاعر مبالغة فى الوصف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً؛ فقلب وجعل المشبه به مشبهاً والمشبه مشبهاً به؛ فأدى ذلك إلى قلب الإعراب وجعل اسم كأن الضميرَ العائد على النرجس، والأصل أنه الخبر،وخبر كأن(عيونَ)، والأصل هنا أنها الاسم؛ فأصل الكلام كأن العيون النرجس .

"وجملة القول أنه متى لم يقصد ضرب من المبالغة فى إثبات الصفة للشيء، والقصد إلى إيهام في الناقص أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمع وصفين على وجه يوجد فى الفرع على حده، أو قريب منه فى الأصل؛ فإن العكس يستقيم في التشبيه، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقم"[٢]. ومن ثم لجأ الشعراء إلى الحمل لاستخدامه فى التشكيل الفني .

وقد أعجب النحاة بهذا الباب حتى وصفوه بما لم يصفوا به غيره؛ فقال ابن جني: " فصل فى الحمل على المعنى، اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً "[٣]، وقال: " وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش، ولا يفتج، ولا يؤبى، ولا يغرض، ولا يغضغض"[٤] ، وقال السيوطي:" الحمل على المعنى واسع فى هذه اللغة جداً"[٥].

1)أسرار البلاغة: ٢٠٢ ، ٤٠٢ .
2) المرجع السابق : ٢٠٦ ، ٢٢٢ .
3) الخصائص : ٢٠/٢ .
4) المرجع السابق: ٢ / ٤٣٥ .
5) الأشباه والنظائر: ١ / ٢٣١ .

ولا شك أن الحمل على المعنى من الموضوعات التي اهتم بها النحاة، ودرسوها من نواحٍ مختلفة فى فصيح الكلام وفى القرآن الكريم، بل لجأ إليه الشعراء لإثراء الصورة الشعرية والتفنن فى التشكيل الفني.

ومن ثم فإن الحمل على المعنى هو ما ترك فيه حكم ظاهر اللفظ إلى حكم جديد هو المعنى المراد والمقصود، لا من قبيل الإلغاز والإلباس بل لأغراض بلاغية تناهيا في الفصاحة ووجوه البيان. وفيما يأتي عرض للمحمول على المعنى.

أولا : الحمل على حكم إعرابي جديد لا ينقض المعنى

قد تحمل الكلمة على معنى يمنحها إعرابا جديدا لا يلغي إعرابها الأصلي، مع المحافظة على معنى الكلام، حيث يكون للكلمة إعراب معين مثل أن تكون معطوفا مجرورا ثم تحمل على المعنى فتنصب بفعل مقدر أو ترفع على الابتداء، أو أن تكون الكلمة مفعولا به وترفع فاعلا، أو أن تكون فاعلا وتنصب مفعولا به، ومن ذلك:

الرفع على الابتداء حملا على معنى الجملة الفعلية التي معناها الخبر، قال جل ثناؤه :﴿ولحمِ طير مما يشتهون وحورٌ عينٌ كأمثالِ اللؤلؤِ المكنونِ﴾([1]) "لما كان المعنى فى الحديث على قولهم لهم فيها، حمله على شيء لا ينقض الأول في المعنى، وقد قرأه الحسن"([2])، إذن لما كان ولحم طير مما يشتهون في معنى لهم فيها لحم طير رفع حورا حملا على ذلك المعنى؛ فجعلها مبتدأ لخبر محذوف ،أي ولهم فيها حور عين .

ومنه رفع ما بعد العاطف على تقدير خبر محذوف، والأصل العطف نصبا على المستثنى "قال الشاعر:

---

[1]) الواقعة : ٢١,٢٢.

[2])الكتاب: ١/١٧٢.

وبادت وغيَّرَ آيَهن مع البلى إلا رواكدَ جمرُهن هباءُ (١)

ومشججُ أما سواء قذالُه فبدا وغيَّرَ سارَه المعزاءُ (٢)

لأن قوله إلا رواكد فى معنى الحديث بها رواكد؛ فحمله على شىء لو كان عليه الأول لم ينقض المعنى"([٣]) إذن لما كان معنى الاستثناء هنا بها رواكد حمل مشججًا على المعنى؛ فكأن الكلام بها رواكد وبها مشجج، فرفع مشججًا خبرا لمبتدأ محذوف، والأصل بها رواكد ومشججًا.

ومن ثم قد يكون المعطوف مجرورًا أو منصوبًا على الاستثناء، وإن عطفنا على اللفظ يكون المعطوف مجرورًا أو منصوبًا، ولكن لما لمح فيه معنى الابتداء عطف عليه بالرفع على تقدير خبر محذوف، والمعطوف مبتدأ مرفوع حملا على المعنى.

الحمل على معنى الفاعل: قد تأتي بعض الكلمات ويكون حقها النصب مفعولا به، ولكن يلمح فيها معنى الفاعل، وأنها تؤدي هذه الوظيفة فى المعنى أيضاً؛ فيرفع هذا المفعول حملاً على ما لوحظ فيه من معنى الفاعل " قال الشاعر:

أسقى الإلهُ عدواتِ الوادي وجوفَه كلَّ ملثِ غادي

كلُّ أجشَّ حالك السواد

كأنه قال: سقاها كل أجش...؛ لأن فيه معنى سقاها كل أجش[٤]، رفع كل أجش وحمله على

1) شرح التسهيل: ١ / ١٦٢ .
2) المرجع السابق: ١ / ١٦٤ .
[3])المرجع السابق: ١/١٧٣.
4) الكتاب: ١ / ٢٨٩ .

المعنى، لما قال: أسقى الإله جنبات الوادي كل ملث غادي علم أن ثم سحابا يسقيها"[١] .

حق كل أجش أن ينصب على البدل أو على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره سقاها الإله كل أجش، ولكن لما كان السحاب هو الذي يروى ويسقي الأرض أصبح فيه معنى الفاعلية؛ لذلك رفع كلَّ –وحقها النصب– حملاً لها على معنى الفاعل . ومن ذلك قول الشاعر الحارث بن نَهيك :

ليبُك يزيدُ ضارعُ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

لما قال: ليبك يزيد كان فيه معنى ليبك يزيدُ كأنه قال ليبكه ضارع [٢] يزيد حقه النصب مفعولا به فأصل الكلام ليبك يزيدَ ضارع ، ولكن لما كان يزيد قد يؤدي معنى الفاعلية وأنه أيضاً باكٍ ، حمل الشاعر على المعنى ورفع على الفاعلية .

ويتضح ذلك أكثر إذا كان الفعل دالاً على المفاعلة، قال عبد بني عبس:

قد سالم الحياتُ منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزاً ضررما

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، فحمل المعنى على أنها مسالِمة" [١]، القدما أى القدمان، واختار الفراء هذا التأويل، ولذلك قال بعده

1) الشنتمري: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري: عين الذهب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٦٧م، ١ / ١٧٣ .

2) الكتاب:١/ ٢٨٨ .

ناصباً الأفعوان والشجاع الشجعما، ورفع سيبويه الحيات، وقال هو مفعول حمل على المعنى [٢] ، القدمان مرفوع وحقه النصب؛ لأن الحيات فاعل، ولكن لما كان الفعل على صيغة (فاعَل) علم أن الفاعل يؤدي وظيفة المفعول، والمفعول يؤدي وظيفة الفاعل، والقدمان مسالمِة، لذلك حمل الشاعر على المعنى ورفع، فكأنه قال: سالمت القدمان الأفعوان.

الأصل أن المفعول يؤدي وظيفة المفعولية، والفاعل يؤدي وظيفة الفاعلية، والعلامة الإعرابية دالة على ذلك؛ فالمفعول حقه النصب، والفاعل حقه الرفع، ولكن قد يرفع ما حقه النصب على الفاعلية؛ وذلك لما يلمح فيه من أداء وظيفة الفاعل، مثل سقاها كل أجش وهو السحاب؛ فهو مفعول به للفعل سقى، ولكنه في نفس الوقت ساقٍ للأرض فهو فاعل، ويلمح ذلك أكثر في مفعول الأفعال الدالة على المفاعلة؛ لأنه في ذات الوقت يقوم بوظيفة الفاعل؛ فحين نقول: حارب الجنديُّ عدوه؛ فإن المفعول فاعل أيضاً؛ لأنه أيضاً محارب .

الحمل على معنى فعل لا ينقض المعنى: قد يحمل الكلام على معنى فعل يناسب المعنى وفي نفس الوقت لا يغير المعنى الأصلى للكلام، ومنه :

نصب المعطوف المجرور على معمول اسم الفاعل المجرور، يقول سيبويه: " وتقول فى هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار؛ لأنه ليس فى العربية شىء يعمل فى حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصبا؛ فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمرا ،كأنه قال: ويضرب عمرا"([٣]) وهنا يجوز الجر بالعطف على اللفظ، وهو الأصل، ويجوز أن تنصبه على إضمار فعل حملا على معنى اسم الفاعل ضارب ما دام لا ينقض المعنى، والتقدير ويضرب عمرا .

---

1) المرجع السابق: ١ / ٢٨٧ .

2) الوردي: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي: شرح التحفة الوردية، ت: د/عبد الله على الشلال، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٣١ .

٤) المرجع السابق:١/ ١٦٩ .[3]

ومنه أنهم ينشدون هذا البيت :

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ رب أخا عونِ بنِ خراق(١)

فنصب عبد رب حملا على المعنى، أي أو تبعث عبد رب مع جواز الجر عطفا على دينار .

وكذلك نصب المعطوف على معمول المصدر المجرور بفعل محذوف مع جواز الجر عطفا، جاء فى الإيضاح أنه" إذا أضفت المصدر إلى المفعول جاز أن تنصب المعطوف، وتحمله على المعنى كما قلت فى اسم الفاعل :هذا ضارب زيد وعمرا ، وعلى هذا قوله:

قد كنت داينت بها حسانا مخافةَ الإفلاسِ واللياناً "(٢)

الليانا محمول على المعنى، فانتصب مفعولا به لفعل لا ينقض المعنى أو لمصدر؛ فيكون التقدير أخاف الليانا، أومخافة الليانا.

أو النصب مع جواز الجر بالعطف على المجرور بالحرف، ومنه قول جرير:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أسرةِ منظورِ بن سيار

1) شرح التسهيل: ١ / ١٦٢ .

٢) أبو علي: أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوى، الإيضاح،ت/د:كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت،ط١٩٩٩,٢، ١٤٣.ويجوز أن يكون معطوفًا على مخافة، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليانا ،ثم حذف وأقام المضاف إليه مقامه .انظر: ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن على بن يعيش النحوى، شرح المفصل ،مكتبة المتنبي،القاهرة، د ت، ٦٥/٦.

كأنه قال: هات مثل أسرة منظور بن سيار "([1]) لأن جئني بمثل بني بدر يدل على هات، أو أعطني، أو ما أشبه ذلك "([2]) فنصب مثل على فعل لا ينقض معنى جاء، هو هات، وهذا حمل على المعنى مع جواز جره بالعطف على مثل.

وأيضا النصب مع جواز الجر بالعطف على التمييز المجرور بمن لأن أصله النصب،"قال الشاعر:

طافتْ أمامةُ بالـركبانِ آونـةً يا حسنَه من قوامٍ مـا ومنتقبا

لأن الأول في معنى يا حسنه قواما"([3])، فقد نصب منتقبا على معنى ما قبل العاطف وهو أنه منصوب وكأن الكلام يا حسنه قواما ومنتقبا.

ومنه نصب المعطوف المرفوع حملاً على معنى المفعول به: فقد تكون الكلمة مرفوعة عطفاً على غيرها، ولكن يلمح فيها معنى المفعول به فتنصب حملاً على ذلك المعنى، قال عبد العزيز الكلابي :

وجـدنا الـصالحين لهـم جـزاءٌ وجنـــاتٍ وعينـــاً سلـــسبيلا [٤]

لأن الوجدان تشتمل فى المعنى على الجزاء؛ فحمل الآخر على المعنى فنصب كأنه قال : وجدنا الصالحين جنات، ولولا ذلك لقال لهم جزاءٌ وجنات[٥]، جزاء مبتدأ مؤخر، لكن فى المعنى

---

[1]) الســـابق المـرجع: نفس الموضع.

[2]) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي:االنحـــو فـــى لأصـــول: ت:د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ٦٦/٢.

[3]) الخصائص: ٢/ ٤٣٢.

4) الكتاب: ١/ ٢٨٨ .

5) النحاس: أبو جعفر أحمد بن النحاس: شرح أبيات سيبويه، ت:د/أحمد طالب، مطابع المكتبة العربية، حلب،١٣٩٤هـ،١٩٧٤م ٣٢ .

مفعول للفعل وجد، فكأنه قال: وجدنا جزاءً؛ فحمل الشاعر جنات على هذا المعنى ونصب بفعل مقدر تقديره وجدنا، حملاً على معنى وجدنا جزاء.

ومنه نصب ما بعد الواو علي معنى فعل جديد لأنه لا يصح العطف على معنى الفعل قبل العاطف" يقول الشاعر:

إذا ما الغَواني برَزْن يومًا وزججنَ الحواجبَ والعيُونَا

أي وكحلن العيونا" ([1])، نصب العيونا بفعل محذوف بمعنى كحل لعدم جواز العطف على زججن إذ التزجيج للحواجب وليس للعيون، وإنما العيون تكحل لذلك حمل على المعنى.

وشبيه بذلك قول الشاعر:

فعلا فروع الأيُهقانِ وأطفلتْ بالجهلتينِ ظباؤها ونعامُها

أي أفرخت"([2])، نصب نعامها على معنى فعل آخر هو أفرخ وهو الذي يناسب النعام، ولم يعطف على الفعل أطفلت لاختلاف المعنى، وأنه لا يناسب النعام بل الظباء.

ومن ثم نجد أن الحمل على المعنى يغير إعراب المعطوف؛ فيجعله مفعولا به لفعل يناسب معنى الكلام ولا ينافيه؛ فيكون المجرور منصوبا وكذلك المرفوع، فنجد نصب المعطوف على معمولي اسم الفاعل والمصدر المجرورين على معنى فعل يناسبهما، وأيضا نصب المعطوف على المجرور بحرف حملا للفعل المتعدى بحرف الجر على فعل متعدٍ بنفسه مثل حمل جاء بـ على معنى أعطني ، كما يغير إعراب المعطوف الذي حقه الرفع إلى منصوب على معنى فعل لا يتعارض والمعنى المراد فينصب المعطوف على المبتدأ على أنه مفعول به حملا على معنى ما قبل حرف العطف.

---

[1]) الخصائص: ٤٣٢/٢.

[2]) المرجع السابق: نفس الموضع.

الحمل على معنى أن: هناك مواضع يُخرج فيها عن الأصل النحوي؛ فالفعل المضارع ينصب في مواضع معينة كأن يسبق بحرف نصب.....، و قد ينصب دون توافر سبب النصب حملا على المعنى، لكن في مواطن الأصل فيها جواز وجوده، من ذلك حمل الخبر على أن،" قال جرير:

نفاك الأغـــرُّ ابـنُ عبد العزيز وحـقـكَ تـنـــفـــى مـــنَ الـمسجد

فحذف أن من خبر المبتدأ، وهى حقك أن تنفى من المسجد" ([1])، الأصل فى (تنفي) الرفع؛ لأنه لم يسبق بناصب، ولكن الشاعر نصب حملاً على معنى وحقك أن تنفى .

وأيضاً حمل ما وضع موضع الفاعل على معنى أن " قال جميل :

جزعتُ حـذارَ البينِ يـومَ تحمَّلـوا وحـقَّ لمثلـي يـا بثينـة يَجـزعَ

أي حق لمثلي أن يجزع، وأجاز ابن هشام يسرني تقوم، ذلك جائز عنده فى الشعر لا فى النثر، هذا أولى عنده من أن يرتكبه من غير ضرورة "([2])، يجزع الأصل فيه الرفع، ولكن لما كان المعنى حق أن يجزع حمل الشاعر يجزع على ذلك المعنى فنصب .

الأصل في الفعل غير المسبوق بعاملي النصب أو الجزم أن يرفع ، والمسبوق بعامل الجزم أن يجزم، والمسبوق بعامل النصب أن ينصب، ولكن قد ينصب الفعل غير المسبوق بعامل النصب حملا له على معنى النصب؛ لما كان عامل النصب قد يكون في مثل هذا السياق، مثل حمل الفعل بعد حق مصدرا وفعلا على النصب لكثرة دخول أن بعدها، حيث يكثر قولنا حقك أن تفعل وحق أن يفعل.

---

[1]) الخصائص: ٢/ ٤٣٤ .

[2]) الصاحبي: ٢ / ٤٣٥

الحمل على معنى المصدر: قد يقع الفعل فى موضع المصدر فيحمل على معناه " ومما جاء فى المبتدأ من هذا قولهم: تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، أى سماعك به خير من رؤيتك "[١])

الأصل سماعك بالمعيدي لكون ذلك مبتدأ، والمبتدأ لا يكون فعلاً، ولكن لما كان المبتدأ قد يقع مصدراً مؤولاً من أن والفعل وضعوا الفعل موضع الاسم؛ فقالوا: تسمع حملاً على معنى سماعك .

ومما جاء فى المفعول:" وهو (فيه أحسن) ما أنشد أبو زيد:

وقالوا مـا تشاءُ فقلتُ ألهو إلـى الإصـباحِ آثـرَ ذي أثـير

أراد اللهو فوضع ألهو موضعه؛ لدلالة الفعل على مصدره" [٢]، ألهو فى محل نصب مقول القول، وقد وضع الشاعر الفعل حملاً على معنى المصدر.

ومن ثم نجد أن الخروج عن الأصل ليس عبثاً، وإنما يحكمه المعنى وجواز ذلك في الأصل، فالفعل لا يقع مبتدأ وإنما المصدر المؤول من أن والفعل، وقد أوقعوا الفعل في موضع المبتدأ؛ لأن الفعل المضارع يجوز أن يؤول بالمصدر مع أن؛ فتوهموا ذلك فوضعوه موضع المصدر حملا له على معناه.

الحمل على معنى أداة أخرى: من المعروف أن عوامل الأسماء تؤثر فى معمولها نصبا أو جرا أو رفعا، وقد يحمل عامل على معنى عامل آخر يكون فى معناه، ولكن عمله غير عمله؛ فيحمل معموله على ما حمل عليه.

---

[1]) المرجع السابق: ١ / ٤٣٤

2) الصاحبي: ٢ /٤٣٥ . وفيه: ومثله قولك لمن قال: ما يصنع زيد؟ يصلي أو يقرأ، أي الصلاة أو القراءة فوضع الفعل مكان المصدر .

ومن ذلك المعطوف على المستثنى بغير: الأصل أن ما بعد غير مجرور فإذا عطف عليه جر المعطوف، ولكن أجازت العربية غير ذلك حملا لغير على معنى إلا؛ لمَّا كان كل منهما بمعنى الآخر ويقع موقعه؛ فاعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بغير جائز[١]، فإذا كان المستثنى منفياً ناقصاً تقول: ما جاءني غير زيد وعمرو؛ فيجوز جر عمرو على اللفظ ورفعه؛ لأنه فى معنى ما جاءني إلا زيد وعمرو [٢] .

أما الجر على اللفظ فلأن زيداً مضاف لغير؛ فهي مجرورة وعمرو معطوف بالجر على اللفظ، وأما الرفع فحملاً لغير على معنى إلا إذ المعنى ما جاءني إلا زيد وعمرو؛ فيكون زيد فاعل مرفوع وعمرو معطوف مرفوع. ومن ثم لما كانت غير بمعنى إلا رفع المعطوف على مستثناه المجرور بالرفع حملاً لها على إلا.

فإذا كان الاستثناء تاما مثبتا تقول: جاء القوم غير زيد وعمرو؛ فيجوز جر عمرو على اللفظ ونصبه؛ لأنه فى معنى جاء القوم إلا زيداً وعمراً ...، وهذا العطف على الموضع عند بعضٍ، وعلى التوهم عند الشلوبين[٣].

ومن ثم فى الاستثناء التام المثبت يعطف على مستثنى غير بالجر على اللفظ؛ لأنه مضاف إلى غير مجرور، ويعطف بالنصب حملاً لغير على معنى إلا إذ المعنى جاء القوم إلا زيداً وعمراً؛ فيكون زيد مستثني منصوباً، وعمراً معطوفاً منصوباً، فلما كان معنى غير معنى إلا نصب المعطوف حملا على ذلك .

1) شرح التسهيل: ١ / ٥٩١ .
2) المرجع السابق: نفس الموضع .
3) الصاحبي:٢/٤٣٥.

وأيضا اعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بإلا جائز، ومثاله: قام القوم إلا زيداً وعمراً؛ فيجوز النصب على اللفظ، والجر على مراعاة غير؛ إذ يصح أن يقال: قام القوم غير زيد، وهذا مذهب بعض منهم ابن خروف [١] .

ومن ثم يجوز الحمل على المعنى، وهنا الاستثناء تام مثبت؛ فيجوز نصب المعطوف على المستثنى حملاً على اللفظ، ويجوز الجر حملاً لإلا على معنى غير؛ إذ الكلام فى معنى قام القوم غير زيد وعمرو؛ فيكون زيد الذي هو مستثنى مضافاً والمعطوف عليه يكون مجروراً؛ ومن ثم جاز جر المعطوف على المستثنى المنصوب .

أما توابع المستثنى غير العطف فلا يجوز فيها إلا مراعاة اللفظ؛ فتقول ما جاءني غير زيد العاقل أبي حفص نفسه أخي عمرو بالجر، القياس يقتضي جواز الرفع كما فى العطف أجازه ابن خروف وابن العلج حملاً على المعنى؛ لأن الموضع يصلح لإ لا[٢] .

ومن ثم يجوز فى توابع المستثنى غير العطف الجر حملاً على اللفظ؛ إذ المستثنى بغير مجرور، ويجوز الحمل على المعنى فترفع إذا كان الكلام ناقصا منفياً على رأي ابن خروف وابن العلج؛ إذ غير بمعنى إلا فيكون الكلام: ما جاءني إلا زيد العاقل أبو حفص نفسه أخو عمرو حملاً لغير على معنى إلا، "وحمل عليه قوله :

وما هاجَ هذا الشوقَ إلا حمامةٌ تغنَّت على خضراءَ سمر قَنُودها

روى برفع سمر على لفظ الحمامة، وبجره وخرجه ابن خروف على ما سبق من مراعاة المعنى، بتقدير غير حمامة سمر قنودها"[٣] .

1) شرح التسهيل: ١ / ٥٩١ .
2) الصاحبي: ١ / ٥٩٢ .
3) شرح التسهيل: ١ / ٥٩٢ وفيه: يرفض المؤلف الحمل على المعني فى توابع المستثني ويؤول البيت بالخفض على الجوار، أو على نعت خضراء، والمراد بالقنود عروق الشجرة .

سمر نعت لحمامة، رويت بالرفع حملاً على اللفظ إذ الاستثناء مفرغ وحمامة فاعل وخضراء صفتها مرفوعة، ورويت بالجر حملاً لـإلإ على معنى غير، فالكلام فى معنى غير حمامة، فتكون حمامة مجرورة وخضراء صفة مجرورة، فلما حمل الشاعر إلا على المعنى جر سمر.

ومما سبق نجد أنه يجوز العطف رفعاً ونصباً على المستثنى المجرور بغير حملا لها على معنى إلا، والعطف جرًا على المستثنى المنصوب بإلا حملاً لها على معنى غير، وذلك لأن كلاً منهما يقع موقع الآخر.

ومنه حمل إلا في الاستثناء التام المثبت على معنى النفي: حكم الاسم الواقع بعد إلا في الاستثناء التام المثبت النصب على الاستثناء، تقول: جاء الطلاب إلا طالباً، طالباً مستثنى منصوب، ولكن قد يرفع حملا على الاستثناء المنفي بأن يحمل معنى الفعل المثبت على معنى فعل آخر منفي، ومنه قول الشاعر:

تغيَّر إلا النؤيُ والوتدُ

فحمل تغير على لم يبق على حاله لأنهما بمعنى[1]، قال الشارح: إلا النؤي والوتد الظاهر أن الاستثناء تام موجب؛ لأنه لم يتقدم نفى أو شبهه، وجرياً على مذهب الجمهور ينبغي نصب المستثني إلا أنه ورد مرفوعاً، وقد خرجه الجمهور على المعنى، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً، ويزعمون أنه منفى؛ لأن المنفى ليس قاصراً على ما يكون قد سبقه أداة نفى، بل هو أعم من ذلك، ومنه أن يكون العامل فى المستثني منه فى معنى عامل آخر منفى، والأمر هنا كذلك، فإنَّ (تغير) وهو العامل فى ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه فى معنى عامل آخر منفى،

1) ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام الأنصارى المصرى: أوضح المسالك، دار بن الوليد ، بيروت،١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ٢/٢٥٥ .

وهو لم يبق على حاله، وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور فى الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى، فكان هو بمعناه فى حكمه [١].

ومن ثم قد يحمل الإثبات على معنى النفي، فيتغير الكلام من تام موجب إلى تام منفى؛ ويتغير حكم ما بعد إلا [٢] إلى الاستثناء أو البدل تقول: ما جاء الطلاب إلا زيداً أو زيدٌ، وهذا مما تجيزه العربية، ففي الشاهد تغيَّر إلا النؤيُ، أتت النؤي مرفوعة على البدل؛وذلك حملاً للعامل المثبت(تغير) على معنى عامل منفى هو (لم يبق على حاله) .

ومن ذلك قولهم: نشدتك الله إلا فعلت، محمول على المعنى، كأنه قال: ما أنشدك إلا فعلك، أى ما أسالك إلا فعلك، هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفاً فى الفصاحة وتفنناً فى العبارة، وليس من قبيل الألغاز، فنشدتك عامل مثبت محمول على معنى النفي حتى يستقيم الكلام فيصبح المعنى ما أنشدك إلا فعلك .

ومعنى النفي قوى واضح لدلالة إلا عليه؛ فقد جاء فى المسائل الحلبيات: وقالوا: أنشدتك الله إلا فعلت للطلب؛ لما كان المعنى ما أسألك إلا فعلك، فليس إلا فى هذا كالقسم[٣] ؛ ومن ثم حملت إلا هنا على معنى النفي؛ لدلالتها عليه، ولأن المعنى ما أسألك إلا فعلك .

---

1) المرجع السابق: نفس الصفحة .
وفيه : ومنهم من يجعل إلا بمعنى لكن وما بعدها مبتدأ حذف خبره، وكأن الشاعر قال: لكن النؤي والوتد لم يتغيرا .

2) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٣٣ .
وفيه: ومنه: شر أهر ذا ناب، محمول على معنى النفي؛ فاللفظ على معنى والمراد معنى آخر؛ لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر.

3) أبو على الفارسي: المسائل الحلبيات، ت: د/ حسن هنداوى، دار القلم دمشق، ط١,١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ٢٦٩.

ومن ثم يؤثر هذا التحول من الإثبات إلى النفي في الإعراب حيث يتحول حكم ما بعد إلا من وجوب النصب على الاستثناء إلى جواز الاستثناء والبدل أو إعرابه حسب موقعه من الكلام.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الحمل على المعنى في الإعراب هو إعراب الكلمة إعرابًا آخر غير الإعراب الأصلى، فيكون الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً،والمفعول مجرورًا، والمجرور مفعولاً؛ وذلك من خلال قلب الإعراب، وأيضا يحل المضاف إليه محل المضاف فيكون فاعلاً ومفعولاً واسمًا للناسخ، وذلك من خلال الحذف والإحلال، كما يجوز إعراب الكلمة إعرابًا آخر لا ينفى إعرابها الأصلى مثل إعراب ما بعد العاطف خبرًا لمبتدأ محذوف، والأصل النصب عطفًا على المستثنى، أو النصب عطفًا على مجرور بحرف أو معمولي اسم الفاعل أو المصدر المجرورين، أو نصب الفعل المرفوع، أو جر المستثنى المنصوب، أو نصب ما بعد غير حملاً على إلا....، والحمل على المعنى فى الحالات السابقة يناسب سياق الكلام، ولا ينقض المعنى الذي ألف من أجله.

العطف على التوهم: من المتعارف عليه عند النحاة أن حروف العطف وسطات بين المعطوف والمعطوف عليه؛ فيتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، ولكن أجازت العربية في بعض المواضع أن يختلف المعطوف في إعرابه عن متبوعه؛ لعلة نحوية يتوهمها المتكلم تجيز ذلك التخالف "وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك" [1]. ويكون ذلك في الجر والجزم والنصب.

فمن الجر العطف على خبر ليس المنصوب، وذلك أن خبر ليس قد تدخله الباء، فيتوهم ذلك ، قال الشاعر صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضي ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

1) الكتاب: ١ / ٣٠٦.

قال السيوطي: "عطف بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر"([1])، فالأصل لست مدرك ما مضى ولا سابقاً بالنصب لكون خبر لست منصوباً، ولكن لما كانت الباء تدخل فى خبر ليس توهم الشاعر وجودها وعطف على الخبر بالنصب. ومثله قول الأحوص :

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها([2])

عطف الشاعر (ناعب) على خبر ليس (مصلحين) بالجر توهماً منه لدخول الباء على الخبر .

ومن ثم الأصل في المعطوف على خبر ليس الذي لم تدخل عليه الباء الزائدة النصب، ولكن لما كان يجوز أن تدخل الباء الزائدة عليه جاز العطف عليه جراً توهماً لوجود الجار الزائد، وهذا –عندنا– من عبقرية العربية حيث يؤدي المعنى الكثير باللفظ القليل، فإن العطف بالجر يوحي بما أراداه المتحدث من توكيد الخبر الذي تؤديه الزيادة في الخبر وكذلك ما عطف عليه.

ويحمل المعطوف على خبر ما بالجر توهما لدخول الباء فى الخبر" قال الشاعر:

ما الحازمُ الشَّهمُ مقداما ولا بطلٍ إنْ لم يكنْ للهوى بالحقِ غلابا"([3])

الأصل أن يقول مقداما ولا بطلاً، ولكن لما كان يجوز أن تدخل الباء الزائدة توكيدا على خبر ما توهم ذلك فعطف بالجر إشعارًا بتوكيد الخبر وما عطف عليه.

---

[1]) نسب هذا البيت إلى زهير .انظر: الإتقان فى علوم القرآن: ٣٠٢/٢ .

[2])الكتاب:٣٧٦/١.

٧٥) ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، د/ت،٤٧٦/٢.

وأقل من ذلك العطف على خبر كان بالجر توهما لدخول الجار، "قال الشاعر:

وما كنتَ ذا نَيربٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ

ولم يحسن ذلك لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف ليس وما"(١) الأصل أن يقول ولا منمشًا بالنصب على خبر كان المنصوب، ولكنه توهم دخول الباء الزائدة على الخبر فعطف بالجر.

ومن ثم يجوز جر المعطوف المنصوب توهما لدخول الجار على المعطوف عليه لجواز ذلك في الأصل، وحسن في خبري ليس وما لكثرة دخول الجار الزائد عليهما، وأقل منه حسنا جر المعطوف على خبر كان لقلة دخول الجار عليه.

أما العطف على توهم الجزم، فيجزم الفعل المعطوف توهما لمعنى الجزم، ونطلق على التوهم في القرآن الكريم كما قال السيوطي تأدبا العطف على المعنى(٢)، ففي قوله سبحانه: ﴿ فأصدق وأكنْ ﴾(٣) قال العكبري: وأكون بالنصب عطفاً على ما قبله، وهو جواب الاستفهام، ويقرأ بالجزم حملاً على المعنى، والمعنى إن أخرتني أكن(٤)، وقال السيوطي: "وفى المجزوم عطف التوهم قراءة غير أبي عمرو (أكن) خرجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم؛ لأن معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى أخرني أصدق واحد" (٥).

---

١) مغني اللبيب: ٤٧٦/٢.

٢) مغني اللبيب: ٤٧٦/٢..

3) المنافقون: ١٠.

4) العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله ، التبيان فى إعراب القرآن، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ط١، ١٣٩٩هـ ، ٢٦٢/٢ .

5) الإتقان فى علوم القرآن، /٣٠٢ .

ومن ثم الأصل في فأصدق وأكن عطف أكن بالنصب، ولكن لما كان معنى لولا أخرتني فأصدق، أخرني أصدق حمل على المعنى فجزم أكن؛ لأن أصدق فى الحمل تكون مجزومة في جواب الطلب وأكن معطوفة عليها بالجزم.

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ إنه من يتقِ ويصبرْ ﴾[١]، قال السيوطي: " خرجه الفارسي عليه؛ لأن من الموصولة فيها معنى الشرط "[٢]، أي جزم يتق ويصبر حملاً على المعنى؛ لأن من الموصولة فيها معنى الشرط وما بعدها مجزوم، أي جزم يصبر على توهم معنى من ، وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف، وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين، وقيل من شرطية وهذه الياء إشباع ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل واكتفي بحذف الحركة المقدرة([٣])

ومثله أيضاً قول الشاعر:

فـــأبلوني بليـــتَكم لعلـــي أصـــالحْكم وأســـتدرجْ نُويـــا

حتى كأنه قال: أصالحْكم وأستدرجْ [٤]. الأصل عطف أستدرج بالرفع على أصالحكم، لكن لما جاز أن يكون أصالحكم جواب الطلب والمعنى فأبلوني أصالحكم، توهم الشاعر ذلك وعطف أستدرج بالجزم على ما توهمه.

ومما سبق نجد أن الأصل في المعطوف مطابقة المعطوف عليه في الإعراب، وقد يخالف هذا التطابق إلى غيره لعلة نحوية يجيزها المعنى ولا تخالفه، ومن ذلك – كما سبق– جزم الفعل

---

1) يوسف: ٦٩ .

2) الإتقان فى علوم القرآن : ٣٠٢/٢ .

[3]) مغني اللبيب: ٤٧٨/٢.

4) الخصائص: ٢ / ٤٢٤ .

المعطوف الذي حقه النصب توهما لمعنى الجزم في لولا حملا لها على إن أو على معنى الطلب، وتوهما للمعطوف أن يكون الجواب، وجزم الفعل المعطوف على فعل جملة الصلة وحقه الرفع، لكن لما كانت مَن الموصولة فيها معنى الشرط تُوهم ذلك فجاز الجزم عطفا على التوهم، وأيضاً جزم الفعل الواقع خبرا للعلَّ الذي حقه الرفع توهما؛ لصلاحه أن يكون في موضع جواب الطلب.

ومنه نصب الفعل المعطوف توهما لدخول الناصب فى المعطوف عليه؛ لأن ذلك يكون من مواضعه، قال تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[١]، قال العكبري: " إنما أثبت النون لأنه عطف على تدهن، ولو جواب التمني، وفى بعض المصاحف بغير نون على الجواب" [٢] ، وقال السيوطي: " إنه على أن تدهن"[٣].

ومن ثم يدهنون بثبوت النون تكون معطوفة على تدهن لأنها مرفوعة، وبحذف النون على الجواب، أو حملاً على معنى النصب أى أن تدهن؛ فتكون منصوبة، فيحمل عليها فيدهنوا بالنصب.

وقيل فى قراءة حفص: "﴿ لعَلى أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطلعَ ﴾([٤]) بالنصب أنه عطف على معنى لعلى أن أبلغ؛ لأن خبر لعل يقترن بأن كثيراً "[٥] .

ومن ذلك قول امرئ القيس:

---

1) القلم: ٢ .
2) التبيان فى إعراب القرآن : ٢٦٦/٢.
3) المرجع السابق : نفس الموضع . وقيل إنه عطف على الأسباب على حد:

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عينِي أحبُّ إلىَّ من لبسِ الشفوف

[4]) غافر: ٣٦ ،٣٧.
5) الإتقان فى علوم القرآن : ٣٦/٢ .

ألا زعمتْ بسباسةُ اليومَ أنني كبرتُ وأن لا يحسنَ اللهو أمثالي

بنصب يحسن، والظاهر أن يرفع لأنه معطوف على أن الثقيلة، إلا أنه نصب؛ لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه أن الخفيفة، حتى كأنه قال: ألا زعمت بسباسة أن يكبرَ فلان، والأصل وأن لا يحسنُ برفع يحسن وإضمار اسم لأن المخففة، ولكن جاز أن تقع أن الناصبة؛ فتقول أن يكبر وأن لا يحسنَ، توهم ذلك فنصب.

ومن ثم أجازت العربية نصب الفعل المضارع غير المسبوق بحرف نصب حملا على معنى النصب في المواضع التي قد يأتي الفعل مسبوقاً بها، مثل نصب الفعل المعطوف على الفعل المرفوع الواقع بعد لولا توهما لدخول أنْ عليه، وكذلك نصب الفعل المعطوف على الفعل الواقع خبراً للعل توهما لوجود أن؛ لأن لعل يكثر دخول أن على خبرها.

وأما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى:﴿ ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ﴾([1]) فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، وقيل على إضمار وهبنا أي من وراء إسحاق وهبنا يعقوب بدليل فبشرناها لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة([2]) ومن ثم فإن يعقوب محمول على معنى فعل بمعنى وهبنا أو بشرنا.

وأما المرفوع فقال سيبويه: " اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون :إنهم أجمعون ذاهبون، وإن عمرا وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم، كما قال:

بدا لي أنِّي لستُ مدركَ ما مضى

[1]) هود: ٧١.

[2]) مغني اللبيب:٢/٤٧٨، ٤٧٩.

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر كلامه، ويوضحه إنشاد البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ؛ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا؛ لإمكان أن يقال: إن كل نادر قائله قد غلط"(١). ومن ثم يعطف على اسم إن المنصوب بالرفع توهما للأصل؛ حيث إن أصل الكلام المبتدأ والخبر والمعطوف عليهما مرفوع، ودخلت إن فنسخت الحكم ونصبت الخبر، والعرب يقولون: إن عليا وعمرو بالرفع توهما لعدم دخول إن فيكون حملا على معنى الرفع.

ومما سبق نجد أن العطف على التوهم نوع من العطف على المعنى، وأنه جائز فى اللغة بل يحسن فى بعضٍ ويقبح فى بعضٍ، حيث يُتوهم أو يُتخيل وجود عامل الجر أو الجزم أو النصب فى المعطوف عليه فيعطف على ما توهم، وإن لم يوجد فى اللفظ، وإنما هو كائن فى المعنى، ومنه توهم الجار الزائد فى خبري ليس وما فيعطف عليهما بالجر، وكذلك توهم عامل الجزم أو توهم معنى الشرط فى الاسم الموصول قبل حرف العطف فيعطف الفعل بعده بالجزم، أو توهم عامل النصب قبل العاطف بعد لولا ولعل وأنّ الثقيلة، أو توهم نصب المجرور المعطوف عليه بفعل يناسب المعنى فيعطف عليه بنصب المعطوف، أو توهم أصل الكلام من خلال نزع العامل الموجود فيحمل المعطوف على ما توهم كما فى رفع المعطوف المرفوع على اسم إن.

ومن خلال العرض السابق نجد أن الحمل على حكم إعرابي جديد لا ينقض الحكم الأول هو من الحمل على المعنى، وقد كان في الحمل على معنى الابتداء والخبر، وعلى معنى الفاعل ، وعلى معنى المفعول به، وعلى معنى الفعل المناسب للمعنى، وقد تحقق فى النصب والجزم

١) المرجع السابق: نفس الموضع .

والرفع، وأيضا في العمد والتوابع والمكملات، وفي النفي والإثبات، وفي الاسم والفعل والحرف، وكل ذلك دون أن يختل المعنى، بل لا يفهم المعنى إلا من خلال الحمل على المعنى أحيانًا.

ثانيا: قلب الإعراب

يقصد به تبادل المواقع الإعرابية؛ فيصير المبتدأ خبرا، والخبر مبتدأ ويصير الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا، يقول الزجاجي:" باب من المفعول المحمول على المعنى لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى، واختلف فيه، فمنهم من أجازه ضرورة، ومنهم من أجازه على التأويل، أعنى أن يحمل على معنى يصح الإعرا ب عليه، ومنهم من أجازه اتكالا على فهم المعنى"([1]).

إنّ قلب الإعراب لا يجوز إلا حين يؤمن اللبس ويفهم المعنى وتعين القرائن المقالية والحالية عليه، واختلف النحويون في إعرابه: فمنهم من جعله غير وارد إلا لضرورة شعرية حيث يضطر شاعر، ومنهم من أجازه ضرورة على التأويل، أي يؤوله على معنى يصح به الإعراب، ومنهم من أجازه اعتمادا على المعنى ما دام لم يحدث لبسًا.

أما مذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فإنه فاسد؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويحاول بها على وجه تصح عليه، وفى ذلك يقول سيبويه:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا، كما قال العجاج:

قواطنًا مكةَ من ورقِ الحَمى

[1]) ابن عصفور الإشبيلي: أبو الحسن على بن مؤمن محمد الخضرمي الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي،ت/ د: صاحب أبو جناح، علم الكتب،بيروت، ١٩٩٩م ، ٢ /١٨٤.

يريد الحمام"([1])، والحمام لا يجوز الحذف منها، ولكن لما كان اسما، والأسماء قد يحذف منها؛ فتحذف من الممدود، تقول فى السماء السما، شبه هذا بتلك، وقال "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"([2])، وأما الذي أجازه على التأويل فحجته أنه إخراج له عن أصله، فلا ينبغي أن يجوَّزه إلا لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصح عليه ([3])، وأما الوجه الأخير فهو الوارد فى فصيح الكلام حيث إجازة القلب فى الإعراب اتكالا على فهم المعنى. *ومنه:*

قلب اسم كان وخبرها: إن كان أحدهما (اسم كان وخبرها) معرفة والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر، نحو: كان زيد قائماً، ولا يجوز عكس ذلك إلا فى الشعر، ولا يخلو حينئذٍ أن يكون للنكرة مسوغ للإخبار عنها أو لا يكون؛ فإن لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو كان قائم زيداً، فزيد وإن كان منصوباً هو المخبر عنه، فإنك إن بنيت المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة كان مقلوباً، وإن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة كان غير مقلوب، وذلك أكان قائم زيداً، إن قدرت أن المعنى أكان زيد قائماً كان مقلوباً، وإن قدرت المعنى أكان قائم من القائمين يسمى زيداً كان غير مقلوب، والقلب جائز للضرورة باتفاق، وإنما الخلاف جوزاه فى الكلام[4] .

اسم كان يكون معرفة والخبر نكرة تقول: كان زيد قائماً، فإذا ابتدأت بالنكرة ولم يكن مسوغ للابتداء بها مثل كان قائم زيداً وكان مجتهدٌ علياً كان ذلك من القلب؛ لأن قائم وإن ابتدأت بها هى الخبر فى المعنى، وزيد هو المخبر عنه، أى المبتدأ فى المعنى أيضاً، أما إن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة أى إن جعلت المعنى أن النكرة هي المعلومة وهي المبتدأ، والمعرفة هي الخبر لم يكن ذلك من المقلوب .

---

[1])الكتاب: ٢٦/١.

[2]) المرجع السابق/٣٢/١.

[3]) شرح الجمل الزجاجي: ١٨٤/٢.

4) شرح جمل الزجاجي:١ / ٤١٠ .

وكذا الضمير ينوب مناب تكرار الظاهر، والظاهر إذا كرر كان بالألف واللام، فلما ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة، فإذا ثبت أن تعريفه لفظى والإخبار عن النكرة إنما امتنع من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجراها،ومما أخبر فيه عن ضمير

أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هجا تميمــاً بجــوفِ الــشام أم متــساكرُ

النكرة:

فأخبر بابن المراغة عن ضمير السكران، وهو من المقلوب، ألا ترى أن المعنى على الإخبار عن ابن المراغة بالسكران، كأنه قال: أكان ابن المراغة سكران، ولم يرد أكان سكران من السكارى يعرف بابن المراغة[1].

ضمير النكرة كالنكرة فى الإخبار عنها، فلا يخبر عن النكرة إلا فيما أمن اللبس فيه، وله مواضع عددها النحاة، وقد أخبر عن ضمير النكرة فى الشعر ولكنه من المقلوب، وذلك قول الشاعر كان ابن المراغة، ففي كان ضمير يعود إلى النكرة سكران، أخبر عنه بمعرفة ابن المراغة، ويقصد به الأخطل وهو من المقلوب؛ لأن الاسم (الضمير)هو الخبر فى المعنى، والخبر هو الاسم فى المعنى؛ فالمعنى أكان ابن المراغة سكران؛ ولكنه قلب مبالغة فى الذم.

ومثل ذلك قول الشاعر :

وإنَّـك لـم تُبـالي بعـدَ حـولٍ أظـبيٌ كـانَ أمَّـك أم حـمارُ

1) المرجع السابق: ١ / ٤١١ .

فأخبر عن ضمير الظبي وهو نكرة بأمك وهو معرفة[١]، وهو مقلوب إذ المعنى أكانت أمُّك ظبياً أم حماراً، لكنه مبالغة فى الذم قلب الإعراب فجعل ضمير النكرة العائد على ظبي اسماً، وأخبر عنه بالمعرفة أمك.

ومن ذلك الإخبار عن ضمير اسم الاستفهام لكونه نكرة، ومما جاء من ذلك فى هذا الباب: من كان أخاك؟ حكاه سيبويه بنصب الأخ، وهو معرفة أخبر به عن ضمير من، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الإخبار بمنزلة النكرة[٢]. من اسم استفهام نكرة قد يخبر عن ضميره النكرة بالمعرفة، تقول: من كان أخاك، فكان فعل ناسخ فيها ضمير النكرة وأخبر عنه بالمعرفة، وهو من المقلوب، إلا أن من تقدمت لكونها استفهام له صدر الكلام.

ومنه جعل الفاعل اسما مجرورا والمجرور فاعلا، قال تعالى: ﴿ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتنوءُ بالعصبةِ أولى القوةِ ﴾(٣) وإنما المعنى" لتنوء العصبة؛ لأن معنى ناء بكذا أى نهض به بثقل، والمفاتيح لا تثقل بالعصبة، وإنما العصبة تثقل بها، ومن كلام العرب:إن فلانة لتنوء بها عجيزتها، ومعلوم أن العجيزة لا تنوء بها، وإنما تنوء بعجيزتها"(٤).

ومن ثم حمل على المعنى؛ فقلب الإعراب حيث جعل الفاعل العصبة اسما مجرورا، وجعل المجرور المفاتيح فاعلا ضميرا مستترا يعود إلى ما تقدم ذكره من لفظ مفاتحه؛ فأصل الكلام لتنوء العصبة بالمفاتيح، ثم قلبت إلى لتنوء المفاتيح بالعصبة، ولما تقدم ذكر المفاتيح كُنى عنها بالضمير المستتر.

وشبيه بالشاهد السابق جعل الفاعل مجرورا، والمجرور فاعلا اسما ظاهرا" قال:

---

1) شرح جمل الزجاجي : ١ / ٤١١ .

2)المرجع السابق: ١ / ٤١٢ .

٣) القصص :٧٦.

4) شرح جمل الزجاجي: ٨٤/٢.

وتُركب الخيلُ لا هوادةَ بينها وتَشقى الرماحُ بالضياطرةِ الحمر

ومعلوم أن الرماح لا تشقى بالضياطرة، وإنما تشقى الضياطرة بها "([1])، ومن ثم أصل الكلام وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح، ولكن لما علم أن الذي يشقى الضياطرة لا الرماح قلب الإعراب؛ فجعل إعراب الرماح للضياطرة وإعراب الضياطرة للرماح، وفى إسناد الفعل للرماح نوع من المبالغة والاتساع.

ومن ذلك قلب المفعول فاعلا، والفاعل مفعولا " قال الشاعر :

مثلُ القنافذِ هدَّاجونَ قد بلغت نجرانَ أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

فالشاهد فيه نصب السوءات، ورفع هجر، وفصيح الإعراب رفع السوءات ونصب هجر؛ لأن السوءات هي البالغة فى الحقيقة، وفى هذا البيت روايتان: رفع هجر ونصبها، فالذي رواه بنصبها قلب الآخر، وجعل هجر مفعولا بعد بلغت، وفى قد بلغت ضمير السوءات، وعاد الضمير إلى ما بعده؛ لأنه فى باب الإعمال يعود إلى ما قبله، والذي رواه برفعها قلب فى الأول والثاني، وهذه رواية المبرد، ومن مذهبه أن قلب الإعراب لا يجوز إلا فى الضرورة على التأويل؛ فجعل رفع هجر على الضرورة، وبلغت محمولا على المعنى؛ فكأنه قال: حملت؛ لأنه إذا بلغت السوءات هجر؛ فقد حملتها هجر"([2])، ومن ثم أصل الكلام بلغت سوءاتهم هجر؛ لأن الفاعل للفعل سوءات، والمفعول به هجر، ولكنه قلب الإعراب؛ فجعل الفعل مفعولا والمفعول فاعلا اتساعًا، لما أمن اللبس وفهم المعنى، وحمله المبرد على التأويل حيث حمل الفعل بلغ على معنى فعل آخر لا ينقض المعنى وهو حمل .

وكذلك قلب المفعول نائب فاعل، وقلب نائب الفاعل مفعولا، قال الشاعر: " خداش بن زهير:

---

[1]) البيت لخدام بن زهير، الضياطرة جمع ضيطار، وهو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده. المرجع السابق: نفس الموضع.

[2]) شرح جمل الزجاجي:٢/١٨٤.

غداةَ أُحلت لابن أصرمَ طعنةً حصين عبيطاتُ السدائفِ والخمر([1])

الشاهد فيه رفع العبيطات ونصب الطعنة، وفصيح الإعراب أن يرفع الطعنة وينصب العبيطات لأن الطعنة هي المحلة، والعبيطات والخمر المحلتان"([2])، ومن ثم أصل الكلام أحلت لابن أصرم طعنةٌ حصينٌ عبيطاتٍ، قلب الإعراب فجعل نائب الفاعل مفعولا، والمفعول نائب فاعل .

وأيضا قلب المفعول به اسما مجرورا، وقلب المجرور مفعولا به، ومنه" قولهم:عرضت الناقة على الحوض، وإنما يعرض الحوض على الناقة"([3])، فالأصل عرضت الحوض على الناقة، ولفهم المعنى كان القلب فى الإعراب؛ فصار المفعول مجرورا، وصار المجرور مفعولا، ومصداق ذلك على الأصل قوله تعالى﴿ وعَرضنا جهنمَ يومئذٍ للكافرينَ عَرضا﴾([4]).

وشبيه ذلك قول الشاعر "خفاف بن ندبة السلمى:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نـجديةٍ ومسحت باللثتين عصف الإثمد([5])

[1]) ومنهم من يرويه برفع الطعنة، ونصب العبيطات، فليست برواية، وإنما هو إصلاح من الكسائي؛ وذلك أن يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت فأنشده بنصب الطعنة ورفع العبيطات؛ فقال له يونس على أى شىء ترفع الخمر؟ فقال على الاستئناف والقطع؛ فقال له: ما أحسن ما قلت، لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوبًا. المرجع السابق: ١٨٦/٢ .

[2]) المرجع السابق: نفس الموضع

[3]) المرجع السابق: نفس الموضع.

[4]) الكهف: ١٠٠.

[5]) الكتاب:٢٧/١.

الأصل ومسحت اللثتين بعصف الإثمد، ومن أجل المبالغة فى المعنى وإثبات جمال المحبوبة وطيب رائحتها قلب الإعراب؛ فجعل المفعول اللثتين مجرورا وجعل المجرور بعصف مفعولا.

ومما مضى نجد أن قلب الإعراب هو تغيير الموقع الإعرابي حيث يتبادل اسمان موقعيهما الإعرابيين، وعادة ما يكون ذلك لنكتة بلاغية، أو زيادة لا تتحقق إلا بذلك، فنجد –كما سبق– اسم كان يصير خبرا لها وخبرها يكون اسما، ويقلب الفاعل اسما مجرورا سواء أكان ضميرا أو اسما ظاهرا، ويقلب المجرور فاعلا، ويقلب الفاعل مفعولا، والمفعول فاعلا، ويقلب نائب الفاعل مفعولا، والمفعول نائب فاعل، ويقلب المفعول اسما مجرورا ، والاسم المجرور مفعولا، وذلك كله إذا أمن اللبس وفهم المعنى.

ثالثا: الحذف والإحلال

كذا من الحمل على المعنى في الإعراب الحذف والإحلال، حيث تحذف كلمة، وتقام أخرى مقامها، وهذا مشهور فى النحو العربى، تحدث فيه النحاة فى أبواب مختلفة وعلى رأسهم سيبويه فى" باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى"([1]) والمحمول على المعنى في هذا الباب يعتمد على حذف كلمة وإقامة غيرها مكانها؛ فيكون ضربا من الاتساع، وينشأ عنه الإيجاز والمجاز، حيث إسناد الفعل إلى ما لا يصدر عنه أو إيقاعه على ما لا يقع عليه.

فمن ذلك إسناد الفعل إلى فاعل غير فاعله بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، تقول: "بنو فلان يطؤهم الطريقُ، يريد يطؤهم أهل الطريق"([2])؛ فحذف الفاعل الأصلي الذي يمكن أن يصدر عنه الفعل وهو أهل، ثم أسنده إلى غيره على طريق المجاز؛ فحمله على المعنى؛ فقال: يطؤهم الطريق، ومعروف ومفهوم بقرائن الحال أن الطريق لا يطؤهم، إنما يطؤهم أهل الطريق.

---

[1]) الكتاب:١/١١١.

[2]) المرجع السابق:١/٢١٣.

ومن ذلك إيقاع الفعل على مفعول غير مفعوله، وذلك بحذف المضاف الذي هو فى الأصل المفعول، وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فيقع الفعل على ما لا يقع عليه، يقول سيبويه: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿ واسألِ القريةَ التي كنَّا فيها والعيرَ التي أقبلْنا فيها﴾([1])، إنما يريد أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل فى القرية، كما كان عاملا فى الأهل، يقول الزمخشرى: "وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعربوه بإعرابه، والعَلم فيه قوله تعالى: واسأل القرية؛ لأنه لا يلبس أن المسئول أهلها لا هي"([2]).

ومن ذلك قولهم:"أكلت أرضَ كذا وكذا، وأكلت بلدةَ كذا وكذا، إنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب، وهذا الكلام كثير "([3]) فالأصل أكلت خير أرض كذا أو طعام أرض كذا، ولكن لما كان المعنى مفهوما، وأن الأكل لا يقع على الأرض، وإنما يقع على ما تنتجه الأرض من ثمار، حمله على المعنى، وحذف الطعام وأوقع الفعل على ما لا يقع عليه؛ وذلك لأمن اللبس وفهم المعنى.

وكذلك حذف اسم كأن وإقامة المضاف إليه مقامه" قال الجعدي:

كأن عذيرَهم بجنوبِ سلى نعام قاقَ فى بلدٍ قفار

العذير الصوت "([4]). الأصل كأن أصحاب العذير بجنوب سلى نعام قاق، ولكنه حذف المضاف الذي هو اسم كان، وأقام المضاف إليه مقامه؛ لما فى ذلك من زيادة التشنيع، إذ يصف قوما قد

---

[1]) يوسف:٨٢.

[2]) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المفصل فى علم العربية ، دار الجبل، بيروت،د ت ، ١٠٣.

٢) الكتاب: ٢١٤/١.

[4])الكتاب: ٢١٤/١.

انهزموا، فشرعوا يصيحون كصياح النعام؛ فحذف صاحب الصوت، وأقام الصوت مقامه، وكأن الصوت أيضا يصيح .

وأيضا إضافة المصدر إلى المجرور بالحرف فى الأصل بعد حذف المضاف إليه والجار، قال تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ والنهار﴾([1]) فحذف المضاف إليه الضمير (كم)، والجار فى، وأضاف المصدر إلى الليل على الاتساع.

مما سبق نجد أن الحذف والإحلال نوع من الحمل على المعنى؛ إذ قد لا يستقيم المعنى إنْ حمل الكلام على ظاهر اللفظ، كقولهم: اجتمع القيظ؛ إذ من المعلوم أن القيظ لا يجتمع بل الناس يجتمعون فى القيظ؛ فحذف وأقام، ولولا اللجوء إلى المعنى ما استقام الكلام، قس على ذلك ما ورد من الأمثلة السابقة، حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فنتج عنه إسناد الفعل إلى ما لا يسند إليه، وإيقاعه على ما لا يقع عليه، وتشبيه ما لا يشبه بما يشبه، ولولا الاحتكام إلى المعنى، وحمل اللفظ على معنى غيره ما صح الكلام.

رابعا:الحمل على المعنى في باب العدد

الرتب في الأعداد ثلاث: رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة، فهي للتوحيد والتثنية والجمع، لا يزاحم فى الحقيقة بعضها بعضاً، فإن عبر عن واحد بلفظ جماعة وعن اثنين بلفظ جماعة فذلك كله مجاز[٢]، عندنا أي يجوز في الاستعمال فـ" المجاز مأخوذ من جاز يجوز إذا استن ماضيا، تقول جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس، هذا هو الأصل، ثم تقول يجوز أن تفعل كذا أى ينفذ ولا يرد ولا يمنع" [٣].

---

[1]) سبأ: ٣٣.

2) الصاحبي : ٣٠٧

3) المرجع السابق : ٣٢٢

ومن ثم يعبر عن الواحد بلفظ الواحد، ويعبر عن الاثنين بلفظ الاثنين، وعن الجماعة بلفظ الجمع، هذا هو الأصل، ويجوز مخالفة ذلك إذا فهم الكلام ولم يحدث لبس، فيعبر عن الواحد بغير لفظه، وعن المثنى بغير لفظه، وعن الجمع بغير لفظه حملا على معنى ما عبر به. ومنه:

حمل المفرد على معنى الجمع (وضع المفرد موضع الجمع): تجيز اللغة لأبنائها الخروج عن الأصل ما لم يحدث لبس؛ فأجازت التعبير عن الجمع بلفظ المفرد حملا للفظ المفرد على معنى الجمع.

ومما ورد بلفظ الواحد يراد به الجمع حملاً على المعنى:

صيغة فعيل: إحدى صيغ المبالغة، وردت بعض الألفاظ على وزنها مفردة يراد بها الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [١] أوقع ظهير فى موضع ظهراء ، كما أوقع رفيق فى موضع رفقاء فى قوله تعالى:﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً ﴾ [٢]، وقد اتسع فى فعيل [٣].

عبر سبحانه وتعالى بصيغة المفرد فعيل عن الجمع، فالأصل أن يقال والملائكة ظهراء، ولكنه سبحانه عبر بالمفرد ظهير حملاً على معنى ظهراء، وكذلك رفيق بمعنى رفقاء، وهذا كثير فى صيغة فعيل قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيّاً ﴾[٤] أوقع نجياً موقع أنجية .

وقال الراجز:

إنِّي إذا ما القومُ كانوا أنجية [٥] .

1) التحريم:٤ .
2) النساء:٦٩ .
3) شرح أمالي ابن الشجري : ٢ /٢١١ .
4) يوسف:٨٠ .
5) شرح أمالي ابن الشجري : ٢ /٢١١ .

وهذا الصنف كثير في القرآن الكريم، تسمح به العربية، وهو نوع من الثراء فى التعبير والاقتصاد فى العبارة .

وكذلك اسم الفاعل المفرد الذي يقصد به الجمع، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [١] أى المفسدين من المصلحين. ومنه قول الآخر :

إن تبخلَي يا جُمْلُ أو تعتلّي أو تُصبحي في الظَّاعنِ المولى

أراد الظاعنين المولين[٢] . ومن ثم عُبر باسم الفاعل المفرد عن جمع حملاً على المعنى، مثل المفسد والمصلح، عبر بهما عن المفسدين والمصلحين، والظاعن والمولي عبر بهما عن الظاعنين والمولين لما كان ذلك لا يحدث لبساً، ولا يخفى على السامع.

ويحمل على المعنى اسم الجنس مثل الإنسان والمَلك قال تعالى:﴿وَالمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِها﴾[٣]. أراد الملائكة، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾[٤] أى إنا إذا أذقنا الناس؛ فلذلك قال: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾[٥] فقد عبر– سبحانه

1) البقرة : ٢٢٠ .
تحذير للأولياء أي لا يخفى على الله من ذلك شيء؛ فهو يجازي كل أحد بعمله، من أصلح فلنفسه ومن أفسد فعلى نفسه .
انظر فتح القدير :١ : ٣٢٩ .
2) شرح أمالي ابن الشجري : ٢ /٢١١ .
3الحاقة :١٧ .
4) الشورى: ٤٨ .
5) الشورى:٤٨ .

وتعالى– بلفظ الإنسان وهو اسم جنس عن الجمع أى الناس؛ بدليل أنه عبر سبحانه بعد ذلك بصيغة الجمع فى الضمير مع الفعلين (تصبهم، أيديهم).

ومن ذلك اسم الجنس الجامد، كالدينار والدرهم والقفيز والإردب فى قولهم: " عز الدينار والدرهم وكثر القفيز والإردب، يريدون عزت الدنانير والدراهم، وكثرت القفزان والأرادب "[١].

ومن ثم تستخدم العرب أسماء الجنس الجامدة المفردة للتعبير عن الجمع؛ وذلك حملاً على المعنى؛ لعدم الالتباس؛ فتقول: عز الدينار أى الدنانير .

وقد استخدم الشعراء بعض الألفاظ المفردة، قاصدين بها الجمع، قال الشاعر :

لا تنــكروا القــتلَ وقد سُبــينا في حلقِكم عظمٌ وقد شجينا [٢] .

قال حلقكم والمراد حلوقكم بدلالة تقدم ضمير الجمع في تنكروا. ومثل ذلك قول الشاعر :

بها جِيفُ الحسرى فأمَّا عظامُها فبيضٌ وأما جلدُها فصليبُ [٣]

قال جلدها والمقصود جلودها؛ حملاً على المعنى بدلالة تقدم جيف وعظام .

وكذلك مَنْ؛ فهي مذكرة لفظا، تقول: أحب من يجتهد. ومن يجتهد؟ ومن يجتهد ينجح. سواء أكانت موصولة أم استفهاميةً أم شرطية فإن عنى بها غير ذلك أي غير الإفراد والتذكير من التثنية أو جمع أو تأنيث فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما، وهو صلتها إن كانت موصولة أو فعل الشرط إن

1) شرح أمالي ابن الشجري : ٢ /٢١١ ، وانظر الصاحبي ٣٤٨ .
2) شرح أمالي ابن الشجري:٢/٢١١.
3) الكتاب: ١ / ٢٠٩ .

كانت شرطية أو استفهام إن كانت استفهامية[١] ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ ﴾ [٢] من مفردة والفعل بعدها مفرد(اتبع، باء) وذلك حملاً على اللفظ وهو أكثر كلام العرب .

وقد يعتبر المعنى فيحمل على الجمع، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[٣] وقال:﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ ﴾[٤]. من في الآيتين اسم موصول مفرد مذكر ولكن صلته حملت على معنى الجمع فأسندت الأفعال إلى ضمير واو الجماعة (يستمعون، يغوصون، يعملون)، قال سيبويه: " من فى معنى الجمع" (٥) .

وقد يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ، أي قد يكون صدر الكلام على الإفراد حملاً على اللفظ، ثم يمضي الكلام بعد ذلك على الجمع مراعاة للمعنى، جاء في شرح التسهيل" ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً " [٦] كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلا تَفْتِنِّي أَلا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ [٧] فقال: من يقول مراعاة للفظ فأفرد، ثم قال سبحانه سقطوا حملاً على المعنى، وشبيه ذلك قوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[٨]؛ فأفرد على اللفظ ثم جمع بعدُ،

1) شرح التسهيل: ١/ ١٥٩ .
2) آل عمران: ١٦٢.
3) يونس: ٤٢ .
4) الأنبياء: ٨٢ .
5) الكتاب: ٢/ ٤٠ .
6) شرح التسهيل: ١ :١٦١، ١٦٢ .
7) التوبة:٤٩ .
8) البقرة:١١٢ .

والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً فقال: ﴿ وَلا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [١] فأفرد من أسلم وجهه حملاً على اللفظ ثم جمع حملاً على المعنى؛ فقال: عَليهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ حيث جمع الضمائر.

ومنه حمل الضمير المفرد على الجمع، إن الضمير يكنى به، فإن كان مفرداً كنى به عن مفرد، وإن كان جمعاً كنى به عن جمع، ولكن ورد في الاستخدام اللغوي ضمائر مفردة عبر بها عن جمع وذلك حملاً على المعنى.

وقد حمل ضمير المفرد الغائب على معنى جمع الغائبين، جاء فى شرح التسهيل " وكضمير الغائب قليلاً؛ لتأولهم بواحدٍ يفهم الجمع، كقولهم :

فإنِّي رأيتُ الضامرينَ متاعَهم يموتُ ويفنى فارضخي من وعائيا

أي يموتون فأفرد الضمير"[٢]. فقد عبر عن الجمع في يموتون ويفنون بضمير المفرد؛ فقال ويفنى حملاً على معنى الجمع؛ لدلالة ما تقدم من قوله الضامرين متاعهم .

وأيضاً عُبِّر بضمير الغائبة عن ضمير الغائبين، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [٣]، أي أقتوا، فلفظ الرسل حق الضمير العائد عليه أن يكون جمعاً أي أقتوا ، وحملا للفظ الرسل على معنى مفرد مؤنث وهو الجماعة أو الفئة أفرد الضمير فقال– سبحانه– أقتت .

---

1) البقرة : ٢٧٤.
المقصود بالفتنة هنا الإثم . انظر: الشوكانى: محمد بن على بن محمد الشوكانى، فتح القدير، ت/ سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ٢ /٨ ٥٣١ .
2) شرح التسهيل: ١/ ٨٨ .
3) المرسلات: ١١ .

ومن ثم يعبر بالضمير المفرد عن الجمع حملاً لما عاد عليه من معنى مفرد، مثل حمل الرسل على معنى الجماعة، أو لدلالة الجمع السابق على معنى الضمير .

ومما سبق نجد أن الكلمة المفردة تعبر عن الجمع حملاً على المعنى سواء أكان ذلك صيغة مبالغة مثل فعيل أم اسم فاعل مثل الظاعن، أم اسم جنس جامد مثل دينار وإردب، أم بعض الكلمات مثل حلق، أم مَن موصولة أو استفهامية أو شرطية، وقد يعتبر المعنى بداية، وقد يعتبر اللفظ ثم يعتبر المعنى بعد ذلك.

حمل المفرد على معنى المثنى (التعبير عن المثنى بلفظ المفرد): من المتواضع عليه أن يعبر عن المثنى بلفظ المثنى، ولكن قد يعبر عن المثنى بلفظ المفرد؛ حملاً لهذا المفرد على معنى المثنى ما لم يحدث ذلك لبساً. ومن ذلك:

وضع ضمير المفرد الغائب موضع ضمير المثنى، قال الشاعر :

أخو الذئبِ والغرابِ ومنْ يكنْ شريكيه تطمعْ نفسه كلَّ مطمعِ

أراد من يكونا شريكيه أى الذئب والغراب، فأفرد كأنه قال: ومن يكن هذا النوع "[1] أى أنه أفرد الضمير فى يكن وكان حقه التثنية (يكونا)، لتقدم ما يدل على المثنى أخو الذئب والغراب، إلا أنه أفرد حملاً للضمير على لفظ مفرد وهو هذا النوع، وجاء في الخصائص" أودع ضمير من في يكن على لفظ الإفراد وهو اسمها، وجاء بشريكيه خبراً ليكن على معنى التثنية، فكأنه قال: وأي اثنين كانا شريكيه طمعت أنفسهما كل مطمع، على هذا اللفظ أنشدناه أبو على، وحكى المذهب

ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ التكوير:٢. أى النجوم انكدروا ، فوضع المفرد موضع الجمع . انظر شرح التسهيل: ١ / ٨٩ .

1) شرح التسهيل : ١/ ٨٩ .

عن الكسائي أعني عود التثنية على لفظ من، إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله: تطمع نفسه ولم يقل تطمع أنفسهما"[١].

ومن ثم يرى ابن جني أن الشاعر عبر بضمير المفرد فى يكن عودًا على من وهى مفردة مذكرة، وبذلك لا يكون هنا حمل على المعنى، وإنما الحمل عنده على المعنى في قول الشاعر تطمع نفسه؛ لأنه حقه أن يقول تطمع أنفسهما، ولكن وضع المفرد موضع المثنى لدلالة ما تقدم على المثنى أخو الذئب والغراب.

ونقول: إن البيت قد اجتمع فيه شاهدان للحمل على المعنى الأول : هو التعبير بالضمير المفرد في يكن عن المثنى، والثاني: التعبير بالمفرد فى تطمع نفسه عن المثنى تطمع أنفسهما .

وشبيه بذلك التعبير بضمير الغائبة عن المثنى " قول الشاعر:

خليليَّ لا تهلكْ نفوسُكما أسىً فإنَّ لها فيما به دهيت أسا

فقال: لها، ودهيت، ولو طابق المعنى لقال لهما ودهيتما" [٢]، ولكنه عبر بضمير المفرد حملاً على المعنى بدليل تقدم (نفوسكما) .

ويعبر بهذا الضمير المفرد (الغائب) عن ضمير الاثنين المؤنث، جاء فى شرح التسهيل " ويعامل بذلك .... ضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً ومثاله:

1) الخصائص : ٢ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .
2) شرح التسهيل : ١ / ٧٢ .

قال ابن قتيبة:" ومنه أن يجتمع شيئان فيجعل الفعل لأحدهما أو تنسبه إلى أحدهما وهو لهما، كقوله تعالى في سورة الجمعة الآية الحادية عشرة:﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ حيث عبر بضمير المفرد الغائب عن مثنى التجارة واللهو. انظر: ابن قتيبة: محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره/ السيد أحمد صقر، د/ت، ٢٨٨.

ومِيـةُ أحـسنُ الثقلـين جيـدا وســـالفة وأحـــسنُه قـــذالا[١]

أى وأحسنهما، ولكن الشاعر أفرد بعد أفعل التفضيل؛ لتقدم ما يدل على التثنية (الثقلين)؛ وذلك حملاً على معنى المثنى .

ومنه إفراد ما اتصل من الأعضاء المفردة: فربما استغنوا فى هذا النحو عن التثنية بواحد؛ لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبيء عن المراد كقولك: ضربت رأس الرجلين، وشققت بطن الحملين [٢]، ومن ثم يجوز التعبير عن المثنى بالمفرد إذا كان هذا المثنى عضواً؛ لأن إضافته إلى اثنين تنبيء عن تثنيته ولا تحدث لبساً؛ فتقول: رأس الرجلين، ومعلوم أن الرجلين لهما رأسان، وتقول: بطن الحملين ومعلوم أن لكل جمل بطنا، وجاء في شرح التسهيل " لفظ الإفراد على لفظ التثنية؛ فقولك قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين، وكذا الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين" [٣] ، ولكنهم لا يكادون يقولون هذا إلا فى الشعر، وأنشدوا شاهداً:

كأنَّه وجهُ تركيينِ قدْ غضبا مـستهدفينِ لطعـنِ غيـرِ تـذبيبِ

فقال: وجه ولم يقل وجهان، ومعلوم أنهما تركيان، ولهما وجهان [٤] .

ومن ثم يحمل لفظ المفرد على المثنى إذا أضيف إلى اثنين؛ لأن إضافته تدل على المراد، وأن هذا المفرد دالٌّ على اثنين دون لبس .

---

1) المرجع السابق: ٨٨، ٨٩ .
2) أمالي ابن الشجري: ١/ ١٦، ١٧ .
3) شرح التسهيل: ١ / ٧١ .
4) أمالي ابن الشجري: ١/ ١٧ . فإن فرق متضمناهما اختير الإفراد، نحو رأس زيد وعمرو، أي إن فرق صاحب الإضافة اختير الإفراد. انظر: شرح التسهيل: ١٧١.

ويعبر بالمفرد عن المثنى فى كل متلازمين قيل: " ويعاقب الإفراد التثنية فى كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر، وذلك كالعينين والأذنين؛ فتقول: عيناه حسنة، وعينه حسنة، الأصل عيناه حسنتان، وزعم المصنف أن ذلك مقيس، وزعم بعضهم أنه غير مقيس، وأنه جاء في الشعر"[١]، وعقد صاحب الصاحبي باباً قال:" باب الاثنين يعبر عنهما بهما مرة وبأحدهما مرة، تقول رأيت بعينيْ وبعينيَّ، والدار فى يديْ وفى يديَّ، وكل اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد فهو على هذا المثال مثل اليدين والرجلين" [٢]، وهذا دليل أن هذا ليس قصراً على الشعر فقط، وإنما هو في الاستخدام اللغوي عامة، قال الشاعر:

إذا ذكرتْ عينِي الزمانَ الذي مضى بصحراء فلجٍ ظلتا تكفان(٣)

فقال عيني والمراد عيناي بدليل قوله فى الشطر الثاني ظلتا تكفان .

وربما تعاقب المفرد المثنى دون أن يكونا مما مضى بأن يحمل لفظ المفرد على لفظ مثنى، قال تعالى: ﴿ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٤]. فوضع المفرد (الرسول) موضع مثنى الضمير في (إنا) للدلالة عليه. وعندنا – والله أعلم– أنه عبر عن الرسولين بالرسول؛ لأنهما يقومان مقام رسول واحد في تبليغ الدعوة وقيل إنه: أراد الرسالة[٥] فحمل المثنى على معنى مفرد .

---

1) شرح التسهيل : ١ / ٧٢ ، ٧٣ .
2) الصاحبي : ٤٢٤ .
3) شرح التسهيل : ١ / ٧٣ . وفيه : ومما جرى على الأصل

وعينانِ قالَ اللهُ كونا فكانتا فعولانِ بالألبابِ ما يفعلُ الخمرُ

فعبر عن المثنى بضمير المثنى حملاً على اللفظ لا على المعنى .
4) الشعراء: ١٦ .
5) الصاحبي: ٤٢٦ .

مما سبق نجد إمكان الخروج عن التعبير عن المثنى بالمثنى؛ حيث يعبر عنه بالمفرد وذلك حملا للأخير على معنى المثنى؛ وذلك لفهم المعنى ودلالة السياق؛ فقد عبر عن ضمير الاثنين بضمير الواحد بغض النظر عن الموقع الإعرابي لهذا الضمير، سواء اتصل بفعل أم اسم أم حرف جر، وقد يوجد قرينة لفظية تدل على التثنية مثل تقدم ما يدل على المثنى؛ ففي قول الشاعر: (يكنْ) تقدم ما يدل على المثنى في قوله: (الذئب والغراب)، وفي قول الآخر: (لها دهيت أسى) ، تقدم ما يدل على الاثنين في قوله: (نفوسكما)، وفي قول الثالث: (أحسنه) دل على التثنية قوله: (الثقلين)، وقد تتأخر القرينة عن لفظ المفرد مثل إفراد الأعضاء المفردة مع المثنى تقول: رأس الرجلين؛ فقد دل على أنهما رأسان لفظ الرجلين، إضافة إلى أن المعنى مفهوم، حيث إن لكل رجل رأساً، وقد تكون القرينة معنوية لا لفظية كما في إفراد المثنى من الأعضاء كما في قولهم: رأيت بعينيْ، ومعلوم أن الرؤية بالعينين، وكما عبر عن لفظ المثنى بضمير مفرد فإنه يعبر عن ضمير المثنى بلفظ مفرد حملا لهذا اللفظ على المعنى .

حمل المثنى على معنى مفرد (التعبير بالمثنى عن المفرد): يعبر عن المفرد بالمفرد سواء أكان ذلك في الاسم أم الفعل، ولكن قد يخرج الاستخدام عن ذلك فيعبر عن المفرد بالمثنى، ومن ذلك:

جعل الفعل لشيئين وهو لأحدهما قال ابن قتيبة:" ومنه أن يجتمع شيئان ولأحدهما فعل فيجعل الفعل لهما كقوله سبحانه: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾[١]، روى في التفسير أن النَّاسي كان يوشع بن نون[٢]، ويدلك قوله لموسى عليه السلام :﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾[٣] ،

1) الكهف: ٦١ .
2) تأويل مشكل القرآن : ٢٨٧ .
3) الكهف: ٦٣ .

الفعل نسيا مثنى يراد به واحد؛ لأن النسيان صدر من واحد فقط، هو المصاحب لسيدنا موسى عليه السلام، ولكن عبر عن الواحد بلفظ المثنى حيث ثنى الفعل .

وعبر ضمير الغائب المثنى عن المفرد وذلك لفهم المعنى، قال تعالى: ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لا يَبْغِيَانِ﴾[١]، ثم قال عز وجل: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [٢]، واللؤلؤ والمرجان إنما يخرجان من الماء الملح لا من الماء العذب[٣]؛ ومن ثم الأصل أن يعبر بضمير المفرد فيقال: يخرج منه حيث يعود الضمير على ما يخرج منه اللؤلؤ والمرجان وهو الماء المالح، ولكن تناهياً فى الفصاحة والبيان عبر عن المفرد بالمثنى.

كما أجازت اللغة التعبير عن المثنى بالمفرد أجازت التعبير عن المفرد بالمثنى، حملا للفظ المثنى على المفرد؛ فقد عبر سبحانه بالمثنى والمراد مفرداً؛ فناسي الحوت فتى موسى عليه السلام، ومصدر اللؤلؤ والمرجان الماء الملح لا العذب، ولكن لما أمن اللبس حمل على المعنى إعمالا للذهن، ودفعا إلى التفكر والتدبر.

<u>حمل الجمع على معنى المثنى</u>: من المتعارف عليه عند النحاة أن الاثنين أو الاثنتين يعبر عنهما بلفظ المثنى، وما زاد على ذلك يعبر عنه بلفظ الجمع، ولكن الاستخدام اللغوي وردت فيه سياقات عبر فيها عن المثنى بلفظ الجمع؛ حملاً لهذا الجمع على معنى المثنى؛ إذ المقصود والمراد هو المثنى، ومن ذلك:

آحاد الجسد: قال سيبويه: " سئل الخليل عن ما أحسن وجوههما فقال: لأن الاثنين جمع، بمنزلة نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من

1) الرحمن : ١٩، ٢٠ .
2) الرحمن: ٢٢ .
3) تأويل مشكل القرآن : ٢٨٧ .

شيء"[١] . وجوه جمع وجه لكنه عبر به هنا عن المثنى إذ المراد وجهين بدلالة ضمير المثنى المتصل في(وجوههما)، وهذه تثنية معنوية وردت بلفظ الجمع؛ فهي تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر، تقول: ضربت رءوس الرجلين، وشققت بطون الحملين، ورأيت ظهوركما، وحيا الله وجوهكما، فتجمع وأنت تريد رأسين وبطنين وظهرين ووجهين [٢].

ومن ثم فإن آحاد الجسد أى الأعضاء التي تتكون من جزء واحد مثل الرأس والوجه والظهر والبطن تجمع ويراد بها المثنى شريطة أن يكون المعنى مفهوماً ولا يحدث لبساً، كأن توجد قرينة لفظية دالة على ذلك مثل إضافتها إلى لفظ المثنى فتقول: رءوس الرجلين، ومعلوم أن الرجلين لهما رأسان، وتقول بطون الكبشين، ومعلوم أن للكبشين بطنين لا أكثر؛ وبذلك يحمل لفظ الجمع على معنى المثنى فيما اتصل بآحاد الجسد .

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٣]، فعبر عن المثنى بلفظ الجمع للإضافة إلى ضمير المثنى (قلوبكما) إذ المعلوم أن لهما قلبين. قال ابن قتيبة" هما قلبان "[٤].

وتسمية جزأين بلفظ الجمع جائزة أيضاً، ففي شرح التسهيل: وقد تقدر تسمية جزأين باسم كل؛ فيقع الجمع موقع مثناه نحو عظيم المناكب [٥] ، الأصل عظيم المنكبين؛ ولكن لما علم أن عظيم المناكب المعنى فيه التثنية جاز التعبير بالجمع حملاً على معنى المثنى .

1) الكتاب: ١ / ٤٨ .
2) أمالي ابن الشجري : ١ / ١٥ .
وفيه: ومن العرب من يعطي هذا كله حقه من التثنية فيقولون: ضربت رأسيهما، وشققت بطنيهما، وحيا الله وجهيكما.
3) التحريم : ٤ .
4) تأويل مشكل القرآن : ٢٨٣ .
5) شرح التسهيل : ٧٤/١ .

وفى المنفصل عن الجسد أيضاً الحمل على المعنى فقد " جروا على هذا السنن فى المنفصل عن الجسد؛ فقالوا: مد الله أعماركما، ونسأ الله فى آجالكما... وضعْ رحالهما "[١] ، أى أن المفرد المنفصل عن الجسد يجمع على معنى التثنية مثل الأجل والعمر والرحل؛ إذ المعلوم أن لكلٍ أجلا واحدا، ولكل اثنين أجلين لا أكثر، فإذا جمع هذا المنفصل مضافاً إلى لفظ مثنى دل ذلك على معنى التثنية[٢]، تقول: مد الله أعماركما، وهما عمران بدليل الإضافة إلى ضمير المثنى، كما جاء فى شرح التسهيل: ربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس، والمراد بالمنفصلين اللذان ليسا جزأين مما أضيفا إليه كالدرهمين، فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو: قبضت دراهم الزيدين [٣] . ومن ثم شرط التعبير عن المثنى بالجمع هو أمن اللبس، فإن ألبس فيمنع مثل دراهم الزيدين، إذ قد تكون الدراهم جمعاً .

وقد يكون اللفظ جمعاً يراد به اثنان وليس من الجسد، قال تعالى: ﴿ وألقَى الأَلْواحَ ﴾ [٤] جاء في التفسير أنهما لوحان[٥] فلفظ الألواح جمع تكسير يراد به اثنان .

وقد يحمل اسم الإشارة على المثنى قال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّأُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾[٦]، يعنى عائشة وصفوان ابن المعطل [١] فقد أشار بأولئك وهو للجمع إلى مثنى؛ ويعرف ذلك من أسباب النزول، وهي معروفة عند المسلمين .

---

1) أمالي ابن الشجري : ١ / ٥ . وفيه: المهمه المفازة الخرفاء، والقذف والقذيف البعيد، والمرت كل مكان لا ينبت مرعى.
2) أمالي ابن الشجري : ١٥/١ .
3) ٧٢/١.
4) الأعراف : ١٥٠ .
5) تأويل مشكل القرآن: ٢٨٤ .
6) النور: ٢٦ .

وقد يحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى؛ فيعبر عن المثنى بالمثنى ثم يعبر عنه بالجمع قال " قحافة بين اللغتين:

ومهمهـــين قـــذفينِ مـــرْتَينْ ظهراهمـا مثـلُ ظهـور التُّرسـين

فقد عبر الشاعر عن الاثنين بالمثنى فى قوله: مهمهين قذفينِ مرْتَينْ ظهراهما، ثم جمع حملاً على معنى المثنى في ظهور الترسين، والمعنى واضح لتقدم وتأخر ما يدل على المثنى .

مما سبق نجد جواز التعبير عن المثنى بلفظ الجمع سواء أكان هذا المثنى مثنى الأعضاء المفردة في الجسد مثل الوجه والظهر والقلب، أم الأعضاء المتلازمة مثل المنكبين والعينين، أو غير ذلك مما ليس من أعضاء الجسد مثل التعبير بالأعمار عن العمرين، أو التعبير باسم إشارة للجمع عن مثنى كما أشار سبحانه إلى طرفي حادثة الإفك، وهذا عندنا لغرض، هو– والله أعلم– رفع شأن البريئين من قبل الله سبحانه وتعالى، أو التعبير بجمع تكسير عن المثنى كما في التعبير عن اللوحين بالألواح، وقد يحمل على المعنى بداية، وقد يحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى، وكل هذا يعضده قرائن لفظية مثل الإضافة إلى المثنى كقولهم: وجوهكما وأعماركما، أو قرائن تعرف من السياق الذي قيلت فيه.

حمل لفظ الجمع على معنى الواحد: يعبر عن المفرد بلفظ المفرد، وعن الجمع بلفظ الجمع، ولكن يخرج الاستعمال اللغوي عن الأصل، ويعبر عن المفرد بلفظ الجمع حملاً على المعنى، جاء فى الصاحبي: باب الجميع يراد به واحد، ومن سنن العرب الإيثار بلفظ الجميع والمراد واحد[٢] .

ومن ذلك:

1) تأويل مشكل القرآن: ٢٨٤ .
2) الصاحبي : ٣٤٩ .

التعبير بضمير الجمع عن المفرد؛ فيقول الواحد: نحن فعلنا، والأصل فى هذا أن يقوله الرئيس الذي له أتباع يغضبون بغضبه، ويرضون برضاه، ويقتضون بأفعاله: أمرنا ونهينا، وغضبنا، ورضينا؛ لعلمهم أنه إذا فعل شيئاً فعله تُبَّاعه؛ ولهذه العلة قال ربنا جل ذكره: أرسلنا وخلقنا[١]. فيجوز للمتكلم ذي الشأن أن يتحدث بضمير الجمع والقصد الإفراد، وهذا ما نلاحظه فى لغة الساسة والقادة وأصحاب الجاه والسلطان، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في قوله عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[٢]؛ فقد عبر الله سبحانه وتعالى عن نفسه بضمائر الجمع فى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ... وَإِنَّا)، وذلك ملحوظ فيما لا يخص الوحدانية، أما إذا أراد الله سبحانه وتعالى أن يتحدث عن قضية الوحدانية فإنه يعبر بضمير المفرد نفياً للشريك، قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ ﴾[٣] .

ويحمل ضمير المخاطب الجمع على مفرد: فمن سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجميع؛ فيقال: للرجل العظيم: انظروا فى أمري[٤]، فمن طرائق العرب فى التعبير مخاطبة ذي الشأن العظيم بضمير الجمع؛ فالمقصود بـ انظروا فى أمري انظر فى أمري؛ وفى القرآن الكريم قال الله تعالى:

1) الأنباري : محمد بن القاسم الأنباري ، الأضداد ، ت / د / محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م ، ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .
2) الحجر: ٩ .
3) طـه: ١٤ .
4) الصاحبي: ٣٥٣ . يقال للملك فى خطابه قد أمرتم فلانا، وقد عطفتم على زيد، قال أبو طالب :

يا رب لا تجعلْ لهم سبيلاً على بناءٍ لم يزل مأهولا
قد كان بانيه لكم خليلا

فخاطب الله تعالي بالجمع. الأضداد: ١/ ١٨٢ ، ١٨٣ .

﴿ قالَ ربِ ارجعُون﴾ [١] فالضمير فى ارجعون جمع يعود إلى واحد لا شريك له، وهو الله رب العالمين؛ وذلك لجلالة قدره وعظمته .

وقد يعبر عن اسم الموصول المفرد باسم موصول جمع، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾ [٢] ، كان رجل نادى يا محمد إن مدحي زين وإن شتمى زين؛ فقال الرسول- صلى الله عليه وسلم- ويلك ذاك الله جل ثناؤه[٣] ، فعبر عن المفرد وهو رجل بلفظ الجمع فى (الَّذِينَ يُنَادُونَكَ)؛ لعظم هذه الفعلة؛ لذلك قال الله تعالى: ﴿ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[٤] .

وقد استخدمت صيغة اسم الفاعل جمعاً والمراد به الإفراد قال تعالى: ﴿ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[٥]، فلفظ المرسلون جمع يراد به واحد لدلالة قوله تعالى فى الآية نفسها : ﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾[٦] ، حيث قال سليمان للرسول ارجع إليهم أى إلى بلقيس وقومها، وخاطب المفرد بغير خطابه للجماعة فيما قبل؛ إما لأن الذي سيرجع هو الرسول فقط، أو أنه خص أمير الرسل بالخطاب هنا، وخاطبهم معه فيما سبق افتناناً فى الكلام[٧]، فهو خطاب للرسول: وهو المنذر بن عمرو أمير الوفد والمعنى ارجع إليهم بهديتهم [٨] .

---

1) المؤمنون : ٩٩ .
2) الحجرات: ٤ .
3) الصاحبي : ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
4) الحجرات: ٤ .
5) النمل : ٣٧ .
6) النمل : ٣٧ .
7) فتح القدير: ٤/١٩٤ .
وفيه: وقرأ عبد الله بن عباس ارجعوا، وقيل إن الضمير يرجع إلى الهدهد .
8) أبو حيان الأندلسي: تفسير النهر المادّ من البحر المحيط، تقديم بوران وهديان الصناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، جـ ٢، القسم الأول ٦٢٣ .

وقد تأتي الكلمة اسم جمع تحتوى عددا من الأفراد والمقصود بها المفرد، مثل لفظة طائفة، قال تعالى: ﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾[١] قال قتادة: " كان رجل من القوم لا يمالئهم على أقاويلهم فى النبي، ويسير مجانباً لهم؛ فسماه الله جل ثناؤه طائفة وهو واحد " [٢] ، فقد دلت لفظة طائفة على مفرد، وذلك من خلال معرفة سبب النزول، وكأن العذاب الذي يناله هذا الرجل لا يتحمله طائفة من الناس .

وقد يسمى الجزء في الجسد باسم الجمع؛ لفهم المتكلم أن ذلك محمول على المفرد،" قالوا: وقد تقدر تسمية جزء باسم كل؛ فيقع الجمع موقع واحده نحو: شابت مفارقه"[٣]. مفارق جمع دل على واحد إذ لا يكون للفرد إلا مفرق، ودل على أنه لواحد إضافة الجمع إلى ضمير مفرد فى مفارقه، وعبِّر بذلك إشعاراً بأن الشيب قد عمَّ جميع الرأس .

وقد يتنوع التعبير ؛ فيحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى ثم يحمل على اللفظ، جاء فى شرح التسهيل: "وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك، أي يعتبر اللفظ ثم يعتبر المعنى، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك"[٤]؛ وذلك لفهم المعنى ووجود قرائن تدل على ذلك، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ * وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِراً ﴾ [٥].

1) التوبة: ٦٦ .
2) الصاحبي: ٣٤٩ .
3) شرح التسهيل: ١٥٧/١.
4) شرح التسهيل: ١٦٢/١ .
5) لقمان : ٦، ٧.

فى اعتبار اللفظ أولاً فى مَنْ يَشْتَرِي .... لِيُضِلَّ .... وَيَتَّخِذَهَا، واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ فى أُولَئِكَ لَهُمْ .....، ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك .

جاء فى فتح القدير الإشارة بقوله أولئك لهم عذاب مهين إلى من، والجمع اعتبار معناها كما أن الإفراد فى الفعلين باعتبار لفظها[1] في وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً. ونقول – والله أعلم– إن المحمول على اللفظ (يشتري، ليضل، يتخذها، ولى) إنما هي أفعال مخالفة للشريعة والتعبير بلفظ المفرد تحقير وتقليل من شأنه، والتعبير عنهم بلفظ الجمع (أولئك لهم) إنما هو تعظيم لقدر العذاب، وكأن العذاب الذي سيناله لا يستطيعه مجموع من الناس، ومن ذلك قول الشاعر :

لستُ ممنْ يكعُ أو يستكينو ن إذا كافحته خيلُ الأعادي (٢)

فقد حمل على اللفظ فى (يكع)، ثم على المعنى؛ فعبر عن المفرد بضمير الجمع فى(يستكينون)، ثم عاد إلى الحمل على اللفظ فعبر عن المفرد بلفظ المفرد في (كافحته).

لكل مقام مقال، ولغتنا العربية تراعي ذلك جيداً، فقد منحت المتكلم التعبير عن ذاته بألوان مختلفة من التعبير؛ فسمحت للمتكلم أن يعبر عن نفسه في موقف يشعر فيه بالعظمة أن يستخدم

يقرأ لُيُضل عن سبيل الله، وفيه أن لهو الحديث ههنا الغناء؛ لأنه يلهي عن ذكر الله، وقيل الشرك، فمن قرأ ليُضِلَّ بضم الباء فمعناه ليضل غيره، فإذا أضل غيره فقد ضل هو أيضاً، ومن قرأ ليَّضلْ فمعناه ليصير أمره إلى الضلال .

إسحاق بن إبراهيم بن السري الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ت / د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨م ، ٤ / ٢٢ .

1) فتح القدير: ٣٢٩/٤ .

2) شرح التسهيل: ١ / ١٦٢ .

ضمائر الجمع مثل نحن ونا المتكلمين، كما سمحت له أيضاً أن يخاطب العظماء وأصحاب السطوة بضمائر جمع المخاطبين تعظيما وإجلالا؛ وذلك كله حملاً لضمير الجمع على معنى المفرد، كما سمحت بالتعبير عن المفرد بالجمع لأغراض لا تتحقق إذا عُبِّر عنها بالمفرد، مثل التعبير بالاسم الموصول لجمع عن الرجل الذي نادى النبي من وراء الحجرات؛ تشنيعاً لهذه الفعلة، وكأنها فعلة لا يستطيعها فرد ولا يتحملها مجموع من الناس؛ حتى لا يقبل عليها أحد بعد ذلك، وتُنَوِّع أكثر في التعبير؛ فتجَوِّز الحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ، وذلك لا يتعارض وفهم المعنى؛ تحقيقاً لأغراض بلاغية، ودفعاً للسأم والملل.

ومن خلال العرض السابق نجد تحقق الحمل على المعنى في باب العدد في:

حمل المفرد على معنى الجمع ، وحمل الجمع على معنى المفرد، وحمل المثنى على معنى المفرد ، وحمل المفرد على معنى المثنى، وحمل الجمع على معنى المثنى، وحمل المثنى على معنى الجمع، وقد وجد ذلك في الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة ، وصيغ المبالغة، وفي المتصل بالجسد، وفي المنفصل عنه، وفي الأعضاء المفردة، وفي كل متلازمين، وفي المشتقات والجوامد، وفى الخبر والإنشاء، وكل ذلك يحقق أغراضا بلاغية وزيادة في المعنى.

خامسا: الحمل على المعنى في باب التذكير والتأنيث

النوع في اللغة العربية ينقسم إلى مذكر ومؤنث، واللغة ليست على نسق واحد دائما بل فيها حالات تقتضي التطابق مثل المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، وبعض الحالات تقتضي التخالف مثل تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وقد يخرج على هذا؛ فنجد التخالف فيما يقتضي التطابق، ونجد التطابق فيما يقتضي التخالف، ليس عبثاً؛ وإنما حملا على معنى يطابق أو يخالف فتأتلف القاعدة. ومن ذلك:

حمل المؤنث على معنى المذكر: قد يعبر عن المؤنث بالمذكر؛ حملا للفظ المؤنث على معنى مذكر دون لبس أو غموض:

ومنه قوله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[١]، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه[٢]. لما قال سبحانه وتعالى: رأى الشمس وهى مؤنث مجازي، لم يشر إليها باسم إشارة مفرد مؤنث، ولكنه سبحانه وتعالى أشار إليها باسم إشارة للمفرد المذكر؛ حملاً للشمس على معنى كلمة مذكرة، قيل: هذا الطالع، قاله الكسائي والأخفش، وقيل هذا الضوء، وقيل: الشخص، وذا أكبر أي ما تقدمه من الكوكب والقمر[٣] .

ومن ذلك تذكير خبر المبتدأ المؤنث وحقه أن يطابقه في التأنيث والتذكير، قال طفيل الغنوي:

إذ هي أحوى من الرِّبعىِّ حاجبُه والعَينُ بالإثمدِ الحارىِّ مكحولُ

ولم يقل مكحولة؛ لأن العين فى المعنى عضو[٤]، والأصل أن يقول العين مكحولة، لأن العين مبتدأ وهى مؤنث؛ فيجب أن يخبر عنها بمؤنث، ولكنه ذكر حملاً للعين على معنى العضو وهو مذكر.

ومثل ذلك قول الشاعر:

هنيئاً لسعدٍ ما اقتضَى بعدَ وقعتِي بناقــةِ ســعدٍ والعــشيةُ بــاردُ

1) الأنعام: ٧٨ .
2) فتح القدير : ٢ /٥١٦ .
3) الخصائص : ٤١١/٢ .
4) الأنباري: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوى: الإنصاف، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ٢ / ٧٧٥ .

فقال: بارد لأنه حمل العشية على معنى العشي[١]، فلم يؤنث حملاً على لفظ العشية، بل ذكر فقال: بارد حملاً للعشية على لفظ مذكر وهو العشي .

ومن ذلك أيضاً تذكير خبر إن المؤنث، قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[٢]أراد بالرحمة المطر[٣] ، وذكر اللهُ سبحانه الرحمة وهي مؤنث، ثم أخبر بمذكر قريب؛ وذلك حملاً للفظ الرحمة على لفظ آخر مذكر هو المطر .

ومنه تذكير الفعل حملاً لضمير الفاعل المؤنث على معنى مذكر: الأصل في القاعدة النحوية أن الفعل الماضي تلحقه تاء التأنيث وجوبا إذا أسند إلى ضمير مؤنث متصل، سواء أكان يعود إلى مؤنث حقيقي أم يعود إلى مؤنث مجازي، تقول: هند جاءت والشمس أشرقت، ولكن قد لا تلحق الفعل تاء التأنيث رغم توافر الشروط؛ حملا لما عاد إليه الضمير على معنى مذكر؛ فيصير الضمير وكأنه مذكر، قال الشاعر :

إن السماحةَ والمروءةَ ضُمنا قبراً بمروَ على الطريقِ الواضحِ

1) الإنصاف: ٢ / ٧٦٨ .
2) الأعراف: ٥٦ .
3) الخصائص : ٢/ ٤١٢ .

وفيه : يجوز أن يكون التذكير هنا في لفظ قريب من أجل فعيل، على قوله:

بأعينٍ أعداءٍ وهُنَّ صديقُ

وقوله: **لا عفراءَ منك قريبُ**

لأن صيغة فعيل تستخدم للمذكر والمؤنث .

فقال: ضمنا، ولم يقل: ضمنتا؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء، وبالمروءة إلى الكرم[١]، ولم يؤنث الشاعر الفعل وإنما ذكره؛ لأنه حمل ما عاد إليه ضمير الفاعل على معنى التذكير؛ فذكر حملاً على معنى ما ذهب إليه .

ومن ذلك قول الأعشى:

فإمَّـا تَـرى لِمَتـى بُـدِّلت فإنَّ الحوادثَ أَودى بها (٢)

فقال أودى ولم يقل أودت؛ لأن الحوادث فى معنى الحدثان[٣]، ولم يؤنث الشاعر الفعل أودى مع أن ضمير الفاعل يعود على مؤنث هو الحوادث جمع الحادثة؛ لأنه حمل الحوادث على معنى مذكر وهو الحدثان .

وكذلك تذكير صفة المؤنث: من المعروف أن الصفة تطابق الموصوف فى التذكير والتأنيث، ولكن قد يخرج عن المألوف، فيعبر عن صفة المؤنث بلفظ مذكر؛ حملاً للموصوف المؤنث على معنى مذكر، قال الشاعر :

أرى رجلاً منهم أسِيفا كأنَّما يضمُّ إلى كشحيه كفًّا مُخضبا

1) الإنصاف : ٢ / ٧٦٣ ، ٧٦٤ .
2) الكتاب : ٢ / ٤٦ .
3) الإنصاف : ٢ / ٧٦٤ ، ٧٦٤ . وفيه أنشد الشطر الأول هكذا:
فإنْ تعديني ولى لمَّةُ

فقال مخضبا لأن الكف عضو[١] كفا مفعول به وهو موصوف مؤنث يقال فيه كفا مخضبة، ولكن الشاعر ذكر الصفة؛ فقال مخضباً حملاً للفظ الكف على لفظ آخر مذكر وهو العضو .

وقال جل شأنه: ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً﴾[٢] ، حمله على المكان[٣] بلدة مفعول به، وهو موصوف مؤنث، يقال فيه: بلدة ميتة، ولكن الله سبحانه وتعالى ذكَّر الصفة حملاً لبلدة على لفظ مذكر هو المكان.

ومنه تأنيث العدد مع التمييز المؤنث: تنص كتب النحو على أن العدد يخالف المعدود من ثلاثة إلى عشرة، فإذا كان المعدود مذكرا فإن العدد يكون مؤنثاً، وإذا كان المعدود مؤنثا فإن العدد يكون مذكراً، ولكن قد يعبر أحياناً بعدد مؤنث ومعدود مؤنث، وذلك حملاً للمعدود على معنى مذكر فيحدث التخالف، قال الحطيئة:

ثلاثــةُ أنفــسٍ وثــلاثُ ذَود لقد جارَ الزمانُ على عيالي

فقال: ثلاثة أنفس، ولم يقل: ثلاث حملاً على المعنى [٤]. أنفس جمع نفس، وهى مؤنثة؛ لذلك وجب أن يكون المعدود مذكراً؛ فيقول: ثلاث أنفس، لكن الشاعر ذكر العدد حملاً للمعدود أنفس على معنى مذكر أى شخص أو إنسان أو غير ذلك .

وإن قيل: إنه على لغة من ذكَّر النفس، وذلك قول الله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ ﴾[١] ، فأخبر عنه إخبار المؤنث، ثم قال بعد ذلك: ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ ﴾[٢] ، فخاطبها خطاب المذكر، فالجواب أن تذكير النفس فى الآية من الحمل على المعنى.

1) الإنصاف : ٢ / ٧٦٤ ، ٧٦٤.
2) ق: ١١.
3) الصاحبي: ٤٢٦.
4) الإنصاف : ٢ / ٧٧١ ، ٧٧٢ .

وقال الشاعر:

قبائلُنــا ســبعٌ وأنــتَ ثلاثــةٌ وللسبعِ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثرُ

قال: ثلاثة، ولم يقل ثلاث؛ حملاً على المعنى[٣] .

المقصود ثلاثة قبائل، ولكن الشاعر حذف التمييز لدلالة ما تقدم عليه من لفظ(قبائلنا)، ولما كان المعدود مؤنثاً (قبائل) جمع قبيلة وجب أن يكون العدد مذكراً، ولكن الشاعر أنث العدد حملاً للمعدود المؤنث على معنى مذكر هو مكان أو ما شابه ذلك حتى يحدث التخالف بين العدد والمعدود.

ومن ثم يجوز وضع المؤنث موضع المذكر حملا لهذا المؤنث على لفظ مذكر آخر، مثل الإشارة إلى الشمس باسم إشارة مذكر، أو الإخبار عن المبتدأ المؤنث بلفظ مذكر مثل قولهم: العين مكحول حملاً لها على لفظ مذكر هو العضو، وتذكير الفعل الماضي المسند إلى ضمير مؤنث

1) الزمر: ٥٦ .
2) الزمر: ٥٩ .
3) الإنصاف : ٢ / ٧٧٢ . قال الشاعر:

وقائع فى مضرٍ تسعة وفى وائل كانت العاشرة .

فقال تسعة ولم يقل تسع؛ لأنه حمل الوقائع على الأيام، يقال فلان عالم بأيام العرب أى بوقائعها. المرجع السابق:٢ / ٧٦٩،٧٧٠ .

فى شرح جمل الزجاجي١ / ٤١، ٤٣: ثلاثة ألفاظ هي التي شذت؛ فتحمل على المعنى المذكر مع العدد المؤنث، وهى نفس لكونها بمعنى إنسان؛ فتقول: ثلاثة أنفس، وعين بمعنى الربيئة؛ فتقول: ثلاثة أعين فيكون حكم عدده حكم المذكر حملاً على المعنى؛ لأن الربيئة وإن كانت مؤنثة فإنها واقعة على رجل وهو مذكر، ولفظ دابة تقع على المذكر والمؤنث إلا أنها فى العدد تقول: ثلاثة دواب حملاً لها على معنى أشخاص. وفيه نظر؛ إذ فى هذه الكلمات حمل على المعنى إلا أن حصر الحمل على المعنى فى العدد فى تلك فقط خروج عن المألوف.

حملا لما عاد إليه الضمير على معنى مذكر مثل حمل السماحة على الجود، وتذكير ما حقه التأنيث مثل تذكير صفة الموصوف المؤنث مثل قول الشاعر: كفاً مخضباً حملا للموصوف على معنى مذكر هو العضو، وكأنه قال: عضواً مخضباً، وتأنيث العدد مع التمييز المؤنث مع ما يقتضي التخالف من الأعداد مثل قول الشاعر: ثلاثة والمحذوف قبائل؛ حملا لها على معنى مذكر هو المكان، وكأنه قال:ثلاثة أماكن؛ وذلك من وسائل التفنن في التعبير، وجذب الانتباه، وشحذ الذهن وإبعاده عن الشرود، ودفع النفس عن الملل.

حمل المذكر على معنى مؤنث (التعبير عن المؤنث بكلمة مذكرة): كما أجازت العربية وضع المذكر موضع المؤنث أجازت وضع المؤنث موضع المذكر رغم ما تقتضيه هذه المواضع من التذكير مثل مطابقة الخبر للمبتدأ، والصفة للموصوف، والفعل لفاعله أحياناً إلى غير ذلك، فقد يؤنث المبتدأ المذكر حملاً على معنى مؤنث، وقد يؤنث الفعل حملاً لفاعله على معنى مؤنث، وقد يحدث تطابق بين العدد ومعدوده الذي يقتضي التخالف، حملا للمعدود على معنى مؤنث، دون أن يؤدي ذلك إلى خلل في التعبير أو لبس في الفهم.

وهذا مما تجيزه العربية، قيل:" تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب" [١] .

ومما أنث فيه المبتدأ حملاً على معنى مؤنث قول الشاعر:

يأيُّها الراكبُ المزجِّى مطيَّتَه سائلْ بنِي أسد ما هذهِ الصوتُ

أنث على معنى الاستغاثة[١]، الأصل ما هذا الصوت؛ لأن الصوت مذكر، ولكن أتى باسم إشارة مؤنث هذه؛ حملاً للصوت على معنى مؤنث هو الاستغاثة أو الصيحة .

1) الخصائص : ٢ / ٤١٥ .

وأيضاً يؤنث الفعل المذكر فاعله؛ فتلحقه تاء التأنيث؛ وذلك حملاً للفاعل على معنى مؤنث: " أنشدوا:

بـه الـخوفُ والأعداء من كلِّ جانب
أتـهجرُ بـيتاً بالـحجاز تلفعت

ذهب بالخوف إلى المخافة[٢]؛ لذلك أنث الفعل تلفعت، فقد حمل الخوف وهو مذكر على معنى آخر مؤنث. ومنه قول الشاعر :

كما شَرِقتْ صدرُ القناةِ منَ الدمِ

فإن شئت قلت: أنث لأنه أراد القناة، وإن شئت قلت: إن صدر القناة قناة[٣]؛ أنث الشاعر الفعل شرق فقال: شرقت؛ حملاً لمعنى صدر وهو مذكر على لفظ مؤنث هو قناة، وذلك لسببين أن صدر القناة قناة، أو أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

ومنه تأنيث العدد المذكر: يجب أن يميز العددَ المذكرَ معدودٌ مؤنث إذا كان العدد مما يقتضي ذلك؛ ولكن قد يميز العدد المذكر بمعدود مذكر؛ حملاً لما دخل عليه العدد على معنى مؤنث. قال عمر بن أبي ربيعة :

وكانَ مجني دون من كنتُ أتَّقى ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ ومعصرُ

---

1) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٣٠ .

2) الخصائص: ٢ /٤١٥ .

وفى الإنصاف ٢ / ٧٦٣ : حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها؛ فقلت له أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة. والحمل على المعنى كثير فى كلامهم، أي إنه أنث الفعل حملاً للفظ الكتاب على معنى مؤنث هو الصحيفة.

[3]) الكتاب: ٥٢/١.

فقال: ثلاث، ولم يقل: ثلاثة؛ لأنه عنى بالشخوص نساء فحمله على المعنى[١]، الأصل أن تؤنث الألفاظ من ثلاث إلى عشر إذا كان تمييزها مذكراً، ولكن الشاعر ذكر العدد ثلاث رغم أن تمييزه شخوص جمع شخص مذكر؛ وذلك لأنه حمله على لفظ مؤنث فى المعنى هو نساء، وقوى ذلك قوله: كاعبان ومعصر .

وقال الشاعر :

وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنتَ برئٌ منْ قبائلِها العشرِ

ذهب بالبطن إلى القبيلة وأبان ذلك بقوله من قبائلها[٢]، أي حمل البطن وهى مذكر على معنى مؤنث هو القبيلة؛ لذلك ذكَّر العدد؛ فقال: عشر أبطن .

مما سبق نجد أن حمل المؤنث على معنى المذكر هو من الحمل على المعنى، حيث الإشارة إلى الاسم المذكر باسم إشارة مؤنث حملا لما أشير إليه على معنى مؤنث مثل حمل الصوت على معنى الاستغاثة، وتأنيث الفعل الذي حقه التذكير حملا للفاعل الاسم الظاهر على معنى مؤنث مثل حمل الخوف على المخافة، وتذكير العدد الذي حقه التأنيث حملا للتمييز على معنى مؤنث مثل حمل الشخص على معنى المرأة.

ومما سبق نجد أن اللغة تجيز حمل المؤنث على معنى المذكر ، وحمل المذكر على معنى المؤنث، بما يناسب المقام ولا يخالفه، سواء أكان ذلك في العمد مثل المبتدأ والخبر، أم في التوابع مثل الصفة والموصوف، أم في مكملات الجملة مثل تمييز العدد، والذي ينظر إلى التركيب لأول

1) الإنصاف : ٢ / ٧٧٠ . المعتبر من الجموع مفردها لا لفظها؛ فتقول: عندي ثلاث حمَّامات لأن الواحد حمَّام، وهو مذكر خلافاً لأهل بغداد فإنهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً نحو حمامات فتقول: عندي ثلاثة حمامات، والصحيح أنه لا يعتبر إلا المفرد. شرح جمل الزجاجي: ١ / ٤١ .

2) الخصائص : ٢ /٤١٧ .

وهلة يحس أن هناك خطأً ما في التركيب حيث يجد التخالف بين المبتدأ والخبر والأصل التطابق، كما يجد التوافق بين العدد وتمييزه في الأعداد التي تقتضي التخالف، فيعمل ذهنه وفكره، وسرعان ما يضع يده على نكتة بلاغية وسراً من أسرار العربية تجيزه ولا تمنعه.

سادساً: الحمل على المعنى في باب الزمن

الزمن في اللغة العربية له صيغ وأدوات تعبر عنه، فصيغة الماضي تعبر عما تحقق، وصيغة المضارع تدل على الاستمرار والدوام، وصيغة الأمر تدل على ما يكون في المستقبل، وكذلك الأدوات، فلم يعبر بها عن نفى الماضي، ولن يعبر بها عن نفى المستقبل، ولما يعبر بها عن نفى الماضي المتوقع حدوثه، ولكن لتوسيع الدلالة والتفنن فى صياغة العبارة قد تخرج العربية عن هذا الإطار إذا فهم المعنى؛ فيعبر عن الزمن المعين بغير صيغه لأداء معنى لا يؤدى إلا بذلك. ومن ذلك:

التعبير عن الدوام بصيغة الماضي: قال ابن قتيبة: " ومنه أن يأتي الفعل على بنية الماضي وهو دائم أو مستقبل، كقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[١]، أى أنتم خير أمة"[٢]، فقد دلت صيغة الماضي كنتم على الدوام دون انقطاع ، وهذا عندنا– والله أعلم– لأن ذلك مقدر من الأزل فى علم الله سبحانه وتعالى .

التعبير بصيغة الماضي عن المستقبل المتحقق الحدوث: كما سبق يعبر عن المستقبل بصيغ وأدوات معينة، وقد يعبر عنه بالفعل الماضي، قال سبحانه: ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[٣]،

1) آل عمران: ١١٠.
2) تأويل مشكل القرآن : ٢٩٥ .
3) النحل: ١.

يريد يوم القيامة، أى سيأتي قريباً فلا تستعجلوه[١] ، فعبر بصيغة الماضي (أتى) عن المستقبل؛ لكون ذلك متحققا لا شك فيه.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّه﴾[٢]، أي وإذا، يقول عن يوم القيامة [٣]، يدلك على ذلك قوله سبحانه: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٤]، فهذا الحديث بين الله سبحانه وتعالى وبين عيسى عليه السلام لم يقع بعد، وإنما سيكون يوم القيامة، وعبر عنه بصيغة الماضي (إذ قال) لتحقق ذلك ووقوعه، وصدوره عن رب العزة سبحانه وتعالى.

هكذا فإن العربية توسع من وسائل التعبير عن طريق الحمل على المعنى؛ فيحمل الماضي على المضارع لاستحضار الصورة، وكذلك يحمل على المستقبل يقيناً بتحققه ووقوعه.

سابعًا: تعدي الفعل بحرف جر حملاً على معنى آخر

من وسائل التعدي فى اللغة حروف الجر، وحرف الجر يحدد الوجهة الدلالية للفعل، وقد يغير معناه تماماً تقول: رغب في ورغب عن، فالفعل واحد ولكن المعنى مختلف لاختلاف حرف الجر.

وقد ينوب حرف جر عن غيره؛ وذلك لما فى التعبير بهذا الحرف من زيادة فصاحة وحسن بيان؛ وذلك لأنه أنسب للموقف والعبارة من الحرف الأصلي يقول ابن جني:"باب في استعمال

1) تأويل مشكل القرآن : ٢٩٥ .
2) المائدة: ١١٦ .
3) تأويل مشكل القرآن: ٢٩٥ .
4) المائدة: ١١٩ .

الحروف بعضها مكان بعض، هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وذلك أنهم يقولون: إنَّ إلى تكون بمعنى مع، وفي تكون بمعنى على ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"([1]).

ومن ثم المحك في إنابة حروف الجر بعضها مكان بعض هو الموقف الذي يجيز ويمنع، فليس كل فعل يتعدى بحرف جر يجوز أن يتعدي بغيره حملا على المعنى، وإلا كانت هناك فوضى تعبير لا حكم لها، يقول ابن جني:" ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد وأنت تريد معه، وأن تقول: زيد في الفرس وأنت تريد عليه، وأن تقول: زيد في عمرو وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش"([2])، ومن ثم لا يجوز ترك التعبير بحروف الجر بعضها مكان بعض دون تقنين، والقانون الذي يحكم ذلك هو أن يكون الفعل يتعدى بحرف جر، ويكون هذا الفعل بمعنى فعل آخر يتعدى بحرف جر مختلف فيتعدى الفعل بحرف الجر الذي يتعدى به الآخر حملا على معناه لما في ذلك من إضافة إلى المعنى وحسن بيان لا يتوفر مع التعبير بالحرف الأصلي، قال صاحب الخصائص: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر يتعدى بحرف آخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانا بأن ذلك الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه" ([3]). وقال ابن قتيبة: " باب دخول حروف الصفات مكان بعض"([4])، أي باب الإنابة

[1])الخصائص: ٣٠٦/٢.

٢) المرجع السابق: نفس الموضع.

[3]) المرجع السابق: نفس الموضع.

[4]) تأويل مشكل القرآن: ٥٦٥.

والإحلال، وذلك ليس بدعاً فى العربية بل هو" باب واسع لطيف ظريف(حيث) اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به" [١].

قال تعالى حكاية عن فرعون للسحرة حين آمنوا: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٢] ، أي على جذوع النخل، فكانت فى مكان على[٣]. وأقول – والله أعلم – إن الله سبحانه وتعالى عبَّر بالحرف في بدلاً من الحرف على؛ لما يحمله الحرف في من دلالة التمكين، فقد صَوَّر لفرعون غضبه أن قوته وبطشه سوف يدفعان السحرة بقوة لدرجة إقحامهم فى جذوع النخل، وهذا أنسب للحالة النفسية من الحرف على الذي يفيد العلو والظهور؛ فهو يريد لهم أن يُخفوا وألا يَظهروا، وقد يكون الصلب في جذوع النخل حقيقة.

ومن ثم قال الشاعر :

وهم صلبوا العبديَّ في جذعِ نخلـةٍ فلا عَطَستْ شيبانُ إلا بأجدَعا (٤)

أي على جذع، وعبر بالحرف (فى) حملاً على الحرف (على) لما فيها من إظهار القوة والبطش.

"وأما قول الأعرابي:

نـلـوذُ فـي أمّ لـنـا مـا تُغتصبْ مـن الـغمامِ تَـرتدِي وتَـتقِب (١)

1) الخصائص : ٢ / ٤٣٥ .
2) طه: ٧١ .
3) تأويل مشكل القرآن : ٥٦٧ .
4) المرجع السابق : ٥٦٧ .

فإنه يريد بأم سلمى أحد جبلي طيء، وسماها أما لاعتصامهم بها وأويهم إليها، واستعمل (في) موضع الباء أي نلوذ بها؛ لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة، إذ لا يلوذون بها إلا وهم فيها لأنهم إن كانوا بعداء عنها فليسوا لائذين بها، فكأنه قال: نسمُك فيها ونتوقل فيها؛ فلأجل ذلك استعمل في مكان الباء"([٢]). الأصل أن يتعدى الفعل لاذ بحرف الجر الباء فيقول نلوذ بأم، ولكن لما كان لاذ بمعنى سمك في وتوقل في حمل الشاعر على المعنى، وقال نلوذ في أم فعدى الفعل بحر الجر في لما في ذلك من إضافة معنوية لا تتوفر في التعبير بالفعل لاذ بـ، وذلك للإشعار بشدة الاحتماء بالجبل والاعتصام به حتى كأنهم في داخله لا يستطيع أحد الوصول إليهم أو النيل منهم، ودل على ذلك التعبير عن الجبل بالأم، فكأنهم في رحم الجبل كما أن الجنين في رحم الأم لا يستطيع أحد النيل منه، فهم في حماية ومنعة.

وعبر بحرف الجر إلى حملا على معنى الباء قال تعالى:﴿ أُحلَّ لكم ليلةَ الصيامِ الرفث إلى نسائِكم﴾([٣]) "وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه"([٤]).

وكذلك يحمل الفعل قتل على معنى صرف عن فيعدى بحرف الجر عن، قال الفرزدق:

كـــيف تـــراني قـــاليا مِجـــنِّي أضـــربُ أمـــرِي ظـــهره للـــبطنِ (٥)

---

1) المرجع السابق : ٥٦٧ .

[2]) الخصائص: ٢/ ٣١٢.

٢) البقرة: ١٨٧.

٣) الخصائص ٣٠٨/٢

5) المرجع السابق : ٥٦٧ .

قدْ قتلَ الله زيادا عنّي

لما كان قد قتله قد صرفه عداه بعن"(١).الأصل أن يقول صرف الله زيادا عنى ولكن لما كان قتل بمعنى صرف حمل على المعنى، فقال: قتل عني لما في ذلك من إضافة معنوية لا تتوفر في التعبير بالفعل صرف، وهي أن الصرف كان بالقتل فقد حدد بذلك كيف كان الصرف إشعارا بما ناله من جزاء.

ومما جاء من الحروف في موضع على قول الشاعر:

إذا رضـــيتْ علـــيَّ بـــنو قـــشيرٍ لـــعمر الله أعـــجبني رضـــاها (٢)

أراد عني، ووجهه أنها إذ ا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل على بمعنى عن"(٣)، الأصل أن يقول رضيت عني بنو قشير، ولكن لما كان رضي عن بمعنى أقبل على حمل على المعنى فقال: رضيت على؛ لما في ذلك من حسن بيان، لا يتمثل في الرضا فحسب بل في الإقبال عليه أيضا فيكون ذلك مدعاة إلى مرضاته والأنس بهم، وتصويرا للاستعلاء الذي يفيده الحرف على.

ومما سبق نجد أن إنابة حروف الجر أو تعدى الفعل بحرف لا يتعدى به حملا على معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف إنما هو من الحمل على المعنى، ومن ذلك التعبير بصلب فى مناب صلب على لأنها تحقق معنى أقحم فى، ورفثت إلى مناب رفث بـ لأنها بمعنى أفضى إلى، وقتل عن لأنها بمعنى صرف عن، ويكون ذلك لتحقيق معنى لا يتحقق بالحرف الأصلى الذي يتعدى به الفعل،وكل ذلك يضيف معنى لا يكون إلا من خلال الحمل على المعنى. ومن ثم يجب أن تدرس قضية إحلال حروف الجر من هذه الوجهة التحليلية لا مجرد أن حرف الجر حل محل آخر.

١) المرجع السابق : نفس الموضع.

2) المرجع السابق : ٥٦٧ .

٣) المرجع السابق: نفس الموضع.

النتائج

برز من خلال الدراسة النتائج الآتية:

- الحمل على المعنى لابد فيه من شقين: محمول وهو اللفظ، ومحمول عليه وهو المعنى .
- تناوله النحاة وعبروا عنه بمسميات منها أن المحمول هو اللفظ المتروك، والمحمول عليه هو المعنى المعمول به .
- أنه من فصاحة اللغة العربية، ومن وسائل التفنن في التعبير.
- أنه يجوز أحياناً، ويجب في أخرى، ويمتنع إذا حدث به لبس.
- ينتج عنه أغراض بلاغية، ومعانٍ إضافية لا تكون إلا من خلال التعبير به.
- من وسائل الإيجاز؛ إذ يعبر عن المعنى الكثير باللفظ القليل.
- أنه قسمان: قسم يؤثر في الإعراب، وقسم لا يؤثر فيه، مثل تأنيث الخبر مع المبتدأ المؤنث حملا على المعنى، وتذكير العدد مع المعدود المذكر مع ما يقتضي التخالف من الأعداد.
- يكون في العمد مثل المبتدأ والخبر، ويكون في التوابع مثل الصفة والموصوف، ويكون في المكملات مثل التمييز .
- يكون في الاسم مثل العين مكحول، ويكون في الفعل مثل إن السماحة والمروءة ضمنا.
- أنه لا يكون إلا إذا فهم المعنى من خلال قرائن لفظية أو معنوية.
- قد يكون حمل فرع على أصل وهو الأكثر، وقد يكون حمل أصل على فرع، وهو قليل.
- أنه يكون في الشيء وضده؛ فيحمل المذكر على المؤنث، ويحمل المؤنث على المذكر، ويحمل المفرد على الجمع، ويحمل الجمع على المفرد .
- قد يحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى.
- قد يحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى ثم يحمل على اللفظ.
- العطف على التوهم ،حيث يصدر العربي حكماً نحوياً توهماً لوجود سببه؛ لما كان ذلك السبب يمكن أن يجوز في هذا الموضع، ومنه:

- العطف بالجر على خبري ليس وما توهماً لدخول الجار الزائد، وخبر كان وهو قليل.
- العطف على توهم الجزم، حيث يجزم الفعل المرفوع توهماً لجزم ما قبله، وذلك توهماً لعلة نحوية تجيزها اللغة .
- العطف بنصب الفعل توهما لوجود أن.

– حمل ما وضع موضع الفاعل على أن مثل وحق .....يجزعَ.

– حمل الفعل على معنى المصدر في المواضع التي قد يؤول الفعل فيها بالمصدر، مثل وجوده في موضع الابتداء والفاعل والمفعول.

– رفع المفعول حملاً على معنى الفاعل؛ لأنه يلمح فيه معنى الفاعل، خاصة مع الأفعال الدالة على المفاعلة.

– نصب المعطوف المرفوع حملاً على معنى المفعول.

– الحمل في باب الاستثناء؛وفيه:

- يرفع أو ينصب المعطوف المجرور على المستثنى بغير حملاً على معنى إلا.
- يجر المعطوف المرفوع أو المنصوب على المستثنى بإلا حملا على معنى غير .
- يرفع الاسم الواقع بعد إلا في الاستثناء التام المثبت حملاً للإثبات على معنى النفي، كما في قول الشاعر:تغير إلا النؤي.

– الحمل على المعنى في باب العدد:وقد وجد فيه:

- حمل المفرد على الجمع سواء في المشتقات أم في اسم الجنس أم في من شرطية أو استفهامية أو موصولة أم في الضمائر.
- حمل المفرد على المثنى: حيث يعبر عن المفرد بلفظ المثنى، سواء أكان ذلك مع الضمير الواقع في محل رفع أم نصب أم جر، وسواء أكان ذلك مع الاسم مثل صيغ التفضيل أم مع الفعل، ومنه إفراد ما اتصل من أعضاء الجسد المفردة مثل رأس الرجلين، أو الأعضاء المتلازمة مثل رأيت بعينىْ، والمقصود رأيت بعينيّ، وذلك لفهم

المعنى، أو حتى في لفظ يؤول بالمفرد، مثل التعبير عن الرسول بالمثنى حملا على معنى الرسالة.

- التعبير عن المثنى بالمفرد: كأن تجعل الفعل لشيئين وهو لأحدهما لفهم المعنى .
- حمل الجمع على معنى المثنى مثل جمع آحاد الجسد، كما في: ما أحسن وجوهكما، أو جمع المتلازم من الأعضاء مثل عظيم المناكب؛ لفهم المعنى أنهما منكبان، وكذلك في غير المتصل من الأعضاء مثل مد الله أعماركما؛ لفهم المعنى من خلال الإضافة إلى ضمير المثنى، وقد يعرف ذلك من أسباب النزول مثل التعبير عن اللوحين اللذين ألقاهما موسى- عليه السلام- بالألواح.
- حمل الجمع على المفرد: وكان ذلك من خلال التعبير بضمير الجمع لدى وجهاء الناس وعظمائهم، فيقولون نحن وإننا، وكذلك مخاطبتهم بضمير الجمع يقول المخاطب: أنتم وإنكم وانظروا،وقد يكون في أجزاء الجسد لفهم المعنى، مثل شابت مفارقه، وقد يحتاج إلى معرفة السياق الذي قيلت فيه، مثل التعبير عن المفرد بالجمع كما في التعبير عن المنادي على الرسول –صلى الله عليه وسلم- من وراء الحجرات .

- الحمل على المعنى في باب التذكير والتأنيث: برز من خلاله:

- التعبير عن المؤنث بلفظ المذكر: مثل الإشارة إلى المؤنث باسم إشارة للمذكر، كما في إشارة إبراهيم- عليه السلام-إلى الشمس بقوله: هذا ربي؛ حملاً لها على معنى مذكر هو الشخص.

-قد يحدث في الظاهر تخالف مع ما حقه التطابق، مثل تذكير خبر المبتدأ المؤنث، أو تطابق مع ما حقه التخالف، مثل تذكير عدد التمييز المذكر حملاً على معنى مؤنث.

- التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث: حيث يعبر عن المذكر بلفظ مؤنث حملاً للمذكر على معنى مؤنث،مثل قولهم :ما هذه الصوت، حملاً للصوت على معنى الاستغاثة، وكذلك تلفعت الأعداء والخوف أنث الفعل؛ حملا للفظ الخوف على معنى المخافة.

وقد يؤدي إلى إحداث تطابق مع ما حقه التخالف كما مع العدد وتمييزه مع ما يقتضي التخالف من الأعداد.

– الحمل على المعنى في باب إنابة حروف الجر: يعبر بحرف جر حملاً على معنى جار آخر تحقيقاً لمعنى لا يتحقق إلا من خلاله، مثل التعبير ب(لأصلبنكم في) حملاً على معنى لأصلبنَّكم على؛ إذ في فيها معنى التمكين والقوة .

هذا، والحمل على المعنى باب واسع في اللغة العربية، اهتم به النحاة؛ لما فيه من أسرار عظيمة تخدم المعنى، وتؤثر في الإعراب، وتشحذ الذهن، وتحثه على التأمل للوصول إلى المعنى الصحيح.

المصادر والمراجع

١) الأنباري: محمد بن القاسم الأنباري (٥١٣هـ،٥٧٧هـ):

– الأضداد، ت/ د: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢) أبو البركات: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبى سعيد(٥١٣، ٥٧٧هـ):

– الإنصاف في مسائل الخلاف، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .

٣)ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني:

– الخصائص، دار الكتب، د ت.

٤) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ):

– أمالي ابن الحاجب، ت/د: فخر الدين صالح سليمان قدارة، دار الجيل بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٥)أبو حيان الأندلسي:

– تفسير النهر المادِّ من البحر المحيط، تقديم بوران وهديان الصناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٦) الزجاج: إسحاق بن إبراهيم بن السري:

– معاني القرآن وإعرابه، ت/ د : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٨م.
٧) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادي:
– الأصول فى النحو، ت:د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٨) الشنتمري: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (٤٧٦هـ):
– عين الذهب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٩) الشوكاني: محمد بن على بن محمد الشوكاني(١٢٥٥هـ):
– فتح القدير، ت/ سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م
١٠) ابن عصفور: أبو الحسن على بن مؤمن محمد الحضرمي الإشبيلي (٦٦٣ هـ) :
– شرح جمل الزجاجي، ت/د: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
١١) العلوي: هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي (٥٤٢) :
– أمالي ابن الشجري، ت/ د: محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ،١٩٩٢م
١٢) أبو على الفارسى(ت ٣٧٧هـ):
– المسائل الحلبيات، ت/د: حسن هنداوى، دار القلم ،دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٣) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٦١٦ هـ) :
– التبيان فى إعراب القرآن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط١، ١٣٩٩م.
١٤) ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٦٩٨هـ–٧٦٩هـ) :
– شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت/ د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.
١٥) ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا:
– الصاحبي، ت/السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٧م .
– معجم مقاييس اللغة، ت / عبد السلام محمد هارون ، الخانجي، مصر، ط ٣، ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م.
١٦) الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي:
القاموس المحيط، مؤسسة دار الريان للتراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
١٧) ابن قتيبة : محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ):

– تأويل مشكل القرآن، شرح/السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د/ت.
١٨) النحاس: أبو جعفر أحمد بن النحاس (٣٣٨هـ):
– شرح أبيات سيبويه، ت/د: أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
١٩) ابن هشام: محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ):
–أوضح المسالك،ت / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار ابن الوليد، بيروت، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م.
–مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى،القاهرة، د/ت.
٢٠) الوردي: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر الوردي(٧٤٩هـ) :
– شرح التحفة الوردية، ت/د: عبد الله على الشلال، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٢١) ابن يعيش: ابن على بن يعيش النحوى (٦٤٣هـ):
– شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

.....

المراجع الأجنبية

1) Kitsren Mal Mkjaer, The lingIustics Encyclopedia, London, 1995

2) Robept Allin de Beagrand and Wafang ucrich, Dressler, introduction to text linguistic long Man, 1998.

.....